



أخبار
عالمية



أعلن محمد بن راشد آل مكتوم عن إطلاق مشروع جديد لمترو دبي يتمثل في "الخط الذهبي"، بتكلفة إجمالية تبلغ 34 مليار درهم، ما يعادل نحو 9.26 مليار دولار، ضمن خطة استراتيجية لتعزيز البنية التحتية للنقل في الإمارة. ويأتي هذا المشروع في إطار رؤية دبي المستقبلية الرامية إلى تطوير منظومة نقل ذكية ومستدامة، تدعم النمو السكاني والاقتصادي المتسارع، وتواكب التوسع العمراني الكبير، بما يعزز مكانة الإمارة كمركز عالمي للأعمال والسياحة والخدمات اللوجستية، ويضمن توفير حلول تنقل متطورة تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء بكفاءة عالية. ويمتد مشروع "الخط الذهبي" لمسافة 42 كيلومتراً، بعمق يصل إلى 40 متراً تحت سطح الأرض، ليغطي 15 منطقة حيوية واستراتيجية داخل دبي، بما يساهم في تحسين الربط بين مختلف المناطق وتقليل الازدحام المروري.

رئيس الوزراء يقود تحركاً حكومياً لتطوير البنية التحتية ورفع كفاءة استغلال الأراضي

خارطة طريق لحصر وتصنيف أراضي الدولة

2 تطوير منظومة التخزين الإستراتيجي بما يخدم المصلحة العامة

1 عبدالله: تعزيز كفاءة إدارة الأراضي وتوظيفها وفق الأولويات التنموية



للاقتصاد الوطني. ويعكس هذا الاجتماع توجه الدولة نحو إدارة أكثر احترافية ومرونة للموارد، بما يدعم تحقيق الأهداف التنموية، ويرسخ أسس اقتصاد متنوع قادر على مواجهة التحديات المستقبلية بكفاءة واستدامة.

ويأتي هذا التحرك الحكومي في إطار جهود متواصلة لتحديث البنية التحتية ورفع كفاءة إدارتها، حيث تم التأكيد على أن المرحلة المقبلة ستشهد تسريعاً في تنفيذ الخطط التنموية، مع التركيز على الاستخدام الأمثل للأراضي بما يحقق قيمة مضافة

رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ خالد محمد الخالد الصباح والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الشيخ سعود سالم عبد العزيز الصباح ورئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للتخزين حازم عيسى العيسى.

ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله أحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لبحث سبل تعزيز البنية التحتية ووضع خارطة طريق لحصر وتصنيف الأراضي المملوكة للدولة بما يساهم في تعزيز كفاءة إدارتها وتوظيفها وفق الأولويات التنموية.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من القرارات المتعلقة بمنح ترخيص لاستغلال أراضٍ لصالح الدولة وتطوير منظومة التخزين الإستراتيجي بما يخدم المصلحة العامة ويساهم في دعم الجاهزية الوطنية لمواجهة مختلف الظروف. حضر الاجتماع وزير الأشغال العامة الدكتور نورة محمد المشعان ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف حامد المشاري ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور صبيح عبد العزيز الخيزيم ووزير التجارة والصناعة أسامة خالد بوذي ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز ناصر المرزوق ووزير المالية الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح ورئيس ديوان

بما يفتح الباب لقادة جهود الإنقاذ وإعادة رسم مسار النمو

كفاءات استثمارية ثقيلة تدخل سباق الترشيح لعضوية مجلس إدارة «مينا العقارية»

2 خبرات المرشحين قادرة على وضع حلول عملية للمشاكل السابقة وإعادة الشركة لمسارها الصحيح

1 دخول هذه الأسماء يمثل فرصة حقيقية لإنقاذ الشركة من العثرات ومعالجة التحديات التشغيلية المتراكمة



نبيل فايد



بهاء السليمي



عبيد العرادة



أحمد الخميلي

تغلق اليوم شركة مينا العقارية باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة التي تمتد لثلاث سنوات، في محطة مفصلية تترقبها الأوساط الاستثمارية، وسط مؤشرات قوية على دخول مرحلة إعادة تموضع شاملة، مدفوعة بترشيح مجموعة من الأسماء ذات الثقل والخبرة في قطاع الاستثمار، والتي يُعَوَّل عليها في قيادة عملية إنعاش حقيقية لأداء الشركة.

وشهدت قائمة المرشحين حضور عدد من الشخصيات البارزة، من بينهم، أحمد الخميلي، وبهاء السليمي، ونبيل فايد، و عبيد العرادة، وهي أسماء ارتبطت بسجل مهني حافل في إدارة الاستثمارات والأصول، والحوكمة، والشفافية، ما يعزز التوقعات بأن تشهد الشركة تحولاً نوعياً ليس فقط على مستوى النمو، بل أيضاً في معالجة التحديات والعثرات التي واجهتها خلال الفترات الماضية.

وتقول المصادر، يُنظر إلى هذه الترشيحات على أنها نقطة تحول جوهريّة، حيث إن دخول مستثمرين كبار بخبرات متراكمة لا يمثل فقط إضافة إدارية، بل خطوة استراتيجية قد تساهم في إنقاذ الشركة من الضغوط التشغيلية وإعادة هيكلة مسارها الاستثماري بما يتناسب مع متغيرات السوق.

و ضمان استدامة الأداء.

استجابة أسرع

القيادات الجديدة تمتلك القدرة على التفاعل السريع مع التغيرات الاقتصادية، ما يمنح الشركة مرونة أكبر في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أن التحول المرتقب يستهدف في جوهره تحسين العوائد ورفع القيمة السوقية، بما يحقق مصالح المساهمين، وإعادة بناء الهيكل الإداري والاستثماري من شأنه أن يعزز موقع الشركة في السوق العقاري.

التخلص من الأعباء غير المجدية وتعظيم العوائد.

رفع كفاءة التشغيل

تحسين الكفاءة التشغيلية سيكون أحد أولويات المرحلة المقبلة، خاصة في ظل الحاجة إلى ضبط المصروفات وتعزيز الربحية، وتعزيز الحوكمة والرقابة الداخلية سيلعب دوراً محورياً في تقليل المخاطر

تعزيز ثقة المستثمرين

وجود أسماء ذات مصداقية في السوق يعزز ثقة المستثمرين، ويبحث برسائل إيجابية حول جدية الشركة في معالجة أوضاعها وتحسين أدائها.

فرص إعادة هيكلة شاملة

المرحلة المقبلة قد تشهد إعادة تقييم شاملة للأصول والاستثمارات، بما يساهم في

الحوكمة، ويعزز من جودة القرارات الاستراتيجية وقدرة الشركة على استعادة توازنها.

خبرات متراكمة

المرشحون الجدد يتمتعون بخلفيات قوية في إعادة هيكلة الشركات وإدارة الأصول، وهي عناصر حاسمة في أي عملية إنعاش مؤسسي.

مرحلة إنقاذ مدعومة بالخبرة

في ظل التحديات التي واجهتها مينا العقارية خلال الفترة الماضية، تبرز أهمية وجود مجلس إدارة يمتلك أدوات التعامل مع الأزمات، حيث من المتوقع أن تساهم هذه الكفاءات في وضع حلول عملية للمشكلات القائمة، سواء على مستوى الهيكل المالي أو الأداء التشغيلي.

تحول نوعي في هيكل الإدارة

دخول كفاءات استثمارية ذات خبرة طويلة يمثل نقطة تحول مهمة في هيكل

4

3

هوية المرشحين الأكاديمية

- أحمد الخميلي - بكالوريوس إعلام
- بهاء السليمي - دكتوراه في الاقتصاد
- نبيل فايد - ماجستير في إدارة الأعمال
- عبيد العرادة - بكالوريوس في القانون

تطوير الأداء التشغيلي للشركة من خلال تحسين الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية

دخول كفاءات استثمارية بخبرات طويلة يعزز قدرة الشركة على تحقيق نمو مستدام

أبرز ملامح المرحلة المقبلة لمينا العقارية

- كفاءات استثمارية تقود التحول
- إعادة هيكلة الأصول والمخاطر
- تعزيز الحوكمة والشفافية
- رفع كفاءة التشغيل وخفض التكاليف
- توسعات مدروسة في أسواق جديدة
- تحسين العوائد وتعظيم القيمة
- استقطاب فرص استثمارية نوعية
- زيادة ثقة المستثمرين والسيولة
- قرارات استراتيجية أكثر مرونة
- تعزيز الموقع التنافسي في القطاع

أخبار الشركات

حكم تمييز لصالح «صكوك» في دعوى «العامّة للاستثمار»

شركة المركز المالي الكويتي بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية، ومحو تسجيل العقار محل العقد باسم الهيئة العامة للاستثمار وإعادة تسجيله باسم شركة بيت الإعمار الخليجي. يأتي ذلك إلى جانب أحقية شركة بيت الإعمار الخليجي في إقامة دعوى جديدة للمطالبة بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها أو بالأداء المعادل وباسترداد قيمة ما أُثريت به شركة المركز المالي والهيئة أو خصم تلك المبالغ من قيمة المديونية.

من المصروفات. وأوضحت أن الأثر المالي للحكم يتمثل في براءة ذمة شركة صكوك القابضة من الكفالة التضامنية محل عقد تأجير عقار مع وعد بالتملك المؤرخ في 2 فبراير 2015، وبراءة ذمة شركة بيت الإعمار الخليجي العقارية من مطالبة شركة المركز المالي الكويتي بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية مبلغ 1.75 مليون دينار كويتي. كما تمثل في براءة ذمة شركة بيت الإعمار الخليجي العقارية من التعويض المؤقت المطالب به من قبل

أعلنت شركة صكوك القابضة صدور حكم تمييز لصالحها في دعوى صورية وإثبات ملكية وتصفية حساب مرفوعة من شركة المركز المالي الكويتي بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية، ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار ضد «صكوك» وشركة بيت الإعمار الخليجي العقارية التابعة لها. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، حكمت محكمة التمييز بعدم قبول الطعن بغرفة المشورة وألزمت الطاعنين الأول والثالث المصروفات مع مصادرة الكفالة فيهما، كما أعفت الطاعن في الطعن الثاني

«إنجازات» توقع عقد بيع ابتدائياً لبيع عقار في الإمارات

وقعت شركة إنجازات للتنمية العقارية عقد بيع ابتدائياً لبيع عقار (سكن عمال) مملوك لها في دولة الإمارات العربية المتحدة بإمارة دبي بمبلغ 45.50 مليون درهم إماراتي (3.80 مليون دينار كويتي). وأشارت «إنجازات» إلى أنه تم تسلم مبلغ 5.69 مليون درهم إماراتي عند توقيع العقد بما يعادل 475 ألف دينار كويتي، على أن يلتزم الطرف الثاني بسداد بقية الدفعات عند الانتهاء من الإجراءات والاشتراطات المذكورة في عقد البيع؛ بحسب بيان لبورصة الكويت.

عمومية «عمار» تصادق على تعديلات بالنظام الأساسي وتنتخب مجلس الإدارة

بإصدار قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية، الأغراض التي أسست الشركة من أجلها هي إدارة وتطوير الأراضي والعقارات، وإدارة أملاك الغير. ووافقت العمومية العادية على انتخاب عبدالله راشد سالم بوقماز ممثلاً عن شركة عبدالله السعد وشركاه، وحمد محمد عبدالله السعد، وبدر حمد عبدالله الربيع، وحمد عبدالله محمد السعد ممثلاً عن الشركة الأهلية للتأمين، أنور أحمد عبدالله الهندي لعضوية مجلس إدارة شركة عمار للسنوات الثلاثة القادمة (2026-2028).

صادقت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة عمار للتمويل والإجارة على تعديلات بالنظام الأساسي تزامناً مع انتخاب مجلس إدارة جديد. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، وافقت العمومية على توصية مجلس الإدارة بشأن الموافقة على مقترح إلغاء ترخيص مزاولة نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية. وأوضحت أن ذلك لعدم ممارسة هذا النشاط خلال الفترة السابقة ونظراً لتوجه الشركة نحو إعادة هيكلة أنشطتها بما يحقق الاستخدام

«كفيك» تكشف أثر خفض «تابعة» رأس المال الزائد عن الحاجة

تلقت شركة كفيك للاستثمار إخطاراً من شركة كفيك للوساطة المالية التابعة والمملوكة لها بنسبة 69 %، يُعيد بالانتهاء من استكمال إجراءات تخفيض رأس المال الزائد عن الحاجة، والتأشير بذلك في السجل التجاري، وإصدار سجل المساهمين بعد التخفيض، كاشفة الأثر المالي لتلك المعلومة الجوهرية. «في بيانها لبورصة الكويت، أنه تم توزيع فائض التخفيض على المساهمين المستحقين، وقد بلغت حصتها من فائض تخفيض رأس المال 3.17 مليون دينار. يترتب على ذلك أي أثر على البيانات المجمعة للمجموعة.

في انخفاض الأرصدة لدى البنوك والنقدية بمبلغ 1.43 مليون دينار، ويقابل ذلك انخفاض في الحصص غير المسيطرة بذات القيمة، والتي تمثل نصيب الحصص غير المسيطرة من تخفيض رأس المال النقدي. أما فيما يتعلق بالشركة الأم، فقد نتج عن تخفيض رأس مال الشركة التابعة زيادة في الأرصدة لدى البنوك والنقدية بقيمة 3.17 مليون دينار، ويقابل ذلك انخفاض في القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة التابعة بذات القيمة، ولا يترتب على ذلك أي أثر على البيانات المجمعة للمجموعة.

عمومية «أسمنت الكويت» تقر توزيع 7% أرباح نقدية عن عام 2025

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة أسمنت الكويت توزيع أرباح نقدية بنسبة 7% من القيمة الاسمية للسهم 7 فلس كويتي للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وأوضحت وفق بيان لبورصة الكويت، أن ذلك بعد خصم أسهم الخزينة ويستحق هذه الأرباح المساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 18 مايو 2026 على أن يكون

التوزيع يوم 21 مايو 2026. كما اعتمدت العمومية البيانات المالية المجمعة عن السنة المالية 2025 والمصادقة عليها. ووافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم بمجلس الإدارة عن السنة المالية 2025، وتقويضهم بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وفقاً ل مواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

«نايسكو» توقع عقداً مع «شيفرون» و«نفت الخليج» بـ 2.39 مليون دينار

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نايسكو»، توقيع عقد مع شركة شيفرون السعودية وشركة نفط الخليج الكويتية؛ للتخلص من النفايات الصناعية الخطرة وغير الخطرة، بالإضافة إلى نواتج حفر الطين. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أن قيمة العقد تبلغ 2.39 مليون دينار كويتي؛ لمدة أربع سنوات وأربعة أشهر. وأضافت أن هامش الربح المتوقع من العقد يقدر بنحو 7% مشيرة إلى أن ذلك يعتمد على ظروف التنفيذ وسير العمل خلال فترة التعاقد. وحققت «نايسكو» خلال العام الماضي ربحاً بقيمة 14.43 مليون دينار، بنمو 7.52% قياساً بمستواه في العام الذي يسبقه البالغ 13.42 مليون دينار.

«أعيان للإجارة» تحصل على موافقات لاستحواذ مستشفى دار الشفاء

أخطرت شركة أعيان للإجارة والاستثمار بالحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية لإتمام عملية الاستحواذ على حصة في رأسمال شركة مستشفى دار الشفاء. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أن النسبة الإجمالية للاستحواذ ستبلغ 51% من أسهم مستشفى دار الشفاء، مشيرة إلى أنه سيتم تحويل الأسهم خلال الفترة المقبلة، بقيمة استثمار إجمالية تصل إلى 35.7 مليون دينار كويتي. وأكدت «أعيان» التزامها الكامل بكافة متطلبات الإفصاح والشفافية؛

وذلك وفقاً لأحكام القوانين واللوائح التنفيذية المعمول بها وتعديلاتها. وأضافت الشركة أنه سيتم اتخاذ الإجراءات المحاسبية اللازمة لتسجيل مستشفى دار الشفاء كشركة تابعة، على أن يتم تجميع أصولها وخصومها وإيراداتها ومصروفاتها ضمن القوائم المالية خلال الربع الثاني من عام 2026. وذكرت أنه سيتم تحديد أثر التقييم العادل لشركة مستشفى دار الشفاء في مرحلة لاحقة؛ وذلك بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

صدر حكم استئناف لصالح «السكب الكويتية» بدعوى نذب خبير

أعلنت شركة السكب الكويتية صدور حكم استئناف لصالحها في دعوى نذب خبير لتحديد الفوائد القانونية بسبب إصدار شيك بدون رصيد من قبل المدعي عليها. وحسب بيان لبورصة الكويت، فقد قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع بالرفض وتأييد الحكم المستأنف، وألزمت المستأنف - شركة أوراق الدولية للتجارة العامة والمقاولات وآخر - عن نفسه وبصفته بالمصروفات ومبلغ 200 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. وذكرت «سكب» في بيانها أنه لا يوجد أثر مالي في الوقت الحالي، وسيتم الإفصاح عند تنفيذ الحكم، وتسلم المبلغ المحكوم به.

عبدالعزیز السند يرفع حصته المباشرة في «إنوفست»

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، رفع مساهم حصته المباشرة في شركة إنوفست. لفت التقرير إلى أن المساهم عبدالعزيز أسعد عبدالعزيز السند رفع مساهمته المباشرة في «إنوفست» من 7.746% إلى 9.502%. واستناداً إلى بيانات البورصة؛ فإن رأس مال «إنوفست» المصدر والمدفوع يبلغ 120.33 مليون دولار، موزعاً على 306.85 مليون سهم مُصدر. ويمتلك عبد الوهاب أسعد عبدالعزيز السند ومجموعته

تشكيل مجلس إدارة «الأولى» للاستثمار» برئاسة بدر القطان

أعلنت شركة الأولى للاستثمار تشكيل مجلس الإدارة برئاسة بدر محمد القطان، وينوب عنه محمد عيث محمد الطيار، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. ويضم المجلس في عضويته كل من: محمد عبدالرزاق الكندي، ومحمد زياد يوسف العليان، ونورة بدر يوسف الغانم، وحمد أحمد إبراهيم العصفور، وعبدالمحسن صالح الطخيم. يأتي ذلك عقب إعلان «الأولى» بالأمس اجتماع الجمعية العامة وانتخابها أعضاء مجلس الإدارة للدورة المقبلة. وكانت «الأولى» قد حققت ربحاً خلال عام 2025 بقيمة 10.49 مليون دينار، بقدرة 350.71% عن مستواه في العام الذي يسبقه البالغ 2.33 مليون دينار.

تشكيل مجلس إدارة «سنرجي القابضة» برئاسة مشعل العنزي

أعلنت شركة سنرجي القابضة تشكيل مجلس الإدارة للثلاث سنوات (2026/2028)، وذلك بعد انعقاد الجمعية العامة العادية وانتخابها أعضاء مجلس الإدارة. تشكل المجلس، وفق بيان لبورصة الكويت، برئاسة مشعل عبدالرحمن العنزي ممثلاً عن شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم، وينوب عنه ليماء ماجد علي جوهر حيات. وضم المجلس في عضويته كل من:

أعلن بيت التمويل الكويتي الانتهاء من إجراءات بيع ونقل ملكية عقار في المملكة العربية السعودية، والمملوك بشكل مباشر لشركتها التابعة بيتك العقارية -السعودية، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 707.3 مليون ريال سعودي (ما يعادل تقريباً 57.8 مليون دينار كويتي). وذكر «بيتك» في بيان لبورصة الكويت، أن عملية البيع أسفرت عن تحقيق صافي ربح قبل الضريبة بقيمة تقارب 495.7 مليون ريال سعودي (نحو 40.5 مليون دينار كويتي). وأوضح أن الأثر المالي الناتج عن الصفقة سينعكس على بيان الدخل للبيانات المالية المجمعة للمجموعة خلال الربع الثاني من عام 2026.

«بيتك»: الانتهاء من إجراءات بيع عقار في السعودية بـ 707.3 مليون ريال

«موديز» تُتم المراجعة الدورية لتصنيفات بنك برقان

لـ«برقان»، حيثما ينطبق، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مبيّنة أن رفع تصنيف الودائع طويلة الأجل 4 درجات عن التقييم الائتماني الأساسي يعكس الافتراض باحتمالية عالية جداً للدعم من حكومة الكويت (A1، مستقر). وكان «برقان» قد حقق ربحاً خلال عام 2025 بقيمة 46.53 مليون دينار، مقارنةً بمستواه في العام السابق له البالغ 46.44 مليون دينار.

أعلنت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية إتمام مراجعة دورية لتصنيفات بنك برقان والتصنيفات الأخرى المرتبطة؛ وفق بيان لبورصة الكويت. أبتت الوكالة على تصنيف الودائع طويلة الأجل عند Baa1، وتصنيف التقييم الائتماني الأساسي عند ba2، بالإضافة إلى التصنيفات الأخرى المرتبطة به، دون تغيير. كما أكدت «موديز» توقعات التصنيف



تراجع سعر برميل النفط الكويتي خلال تعاملات الثلاثاء بواقع 4.87 دولار؛ وذلك وفق السعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

سجل سعر برميل النفط الكويتي بتعاملات أمس نحو 93.64 دولار، مقابل 98.51 دولار للبرميل في تعاملات الاثنين الماضي. وكانت أسعار العقود الآجلة للنفط عالمياً قد تخلت عن بعض مكاسبها أمس، بعد أن أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب تمديد وقف إطلاق النار مع إيران؛ بناءً على طلب من باكستان.

سعر برميل النفط الكويتي يتراجع 4.87 دولار

ضغوط بيعية تقود السوق الأول للتراجع رغم تحسن انتقائي في بعض الأسهم والقطاعات

بسيولة 110.9 مليون دينار.. بورصة الكويت تتباين عند الإغلاق

1 تراجع السوق الأول بنسبة 0.38% وسط ضغوط بيعية على الأسهم القيادية

2 انخفاض المؤشر العام 0.26% مع تداولات تجاوزت 110 ملايين دينار

بورصة الكويت: أداء متباين وسيولة قوية تتجاوز 110 مليون دينار



كتب مساعد صالح

شهدت بورصة الكويت في ختام تعاملات الأربعاء أداءً متبايناً، عكس حالة من الترقب والحذر لدى المستثمرين، في ظل استمرار الضغوط على عدد من القطاعات الرئيسية، مقابل تحركات انتقائية دعمت بعض الأسهم، خاصة في السوق الرئيسي.

وجاء هذا التباين مدفوعاً بتباين توجهات المحافظ الاستثمارية، التي مالت إلى تقليص مراكزها في الأسهم القيادية بالسوق الأول، في مقابل زيادة الاهتمام بالأسهم الصغيرة والمتوسطة التي أظهرت قدرة نسبية على الصمود، بل وتحقيق مكاسب في بعض الحالات.

وسجل مؤشر السوق الأول تراجعاً بنسبة 0.38%، وهو ما يعكس استمرار الضغوط البيعية على الأسهم الثقيلة، التي عادة ما تكون أكثر تأثراً بتحركات المستثمرين المؤسسين والتغيرات في شهية المخاطرة. كما انخفض المؤشر العام بنسبة 0.26%، متأثراً بالأداء السلبي لغالبية القطاعات. في المقابل، تمكن المؤشر الرئيسي من تحقيق ارتفاع بنسبة 0.36%، في إشارة إلى وجود نشاط مضاربي وانتقائي على عدد من الأسهم، خاصة تلك التي تتمتع بسيولة منخفضة نسبياً أو ترتبط بأخبار

وتشير هذه التحركات إلى أن السوق لا يزال يتفاعل بقوة مع الأخبار الجوهرية المتعلقة بالشركات، خاصة تلك المرتبطة بالملكية أو إعادة الهيكلة، وهو ما يخلق فرصاً للمضاربين، لكنه في الوقت نفسه يزيد من مستوى المخاطر.

إعادة تقييم الأصول

وفي قراءة أعمق لأداء السوق، يمكن ملاحظة أن الضغوط التي يتعرض لها السوق الأول تعكس حالة من إعادة تقييم الأصول، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وارتفاع مستويات عدم اليقين.

كما أن التباين بين أداء السوق الأول والرئيسي يعكس اختلاف طبيعة المستثمرين في كل منهما، حيث يغلب الطابع المؤسسي والاستثماري على الأول، مقابل نشاط أكبر للمستثمرين الأفراد في الثاني، ما يؤدي إلى اختلاف في سلوك التداول.

مؤشر إيجابي

ومن ناحية أخرى، فإن استمرار مستويات

الصعود، إضافة إلى استمرار حالة الحذر المرتبطة بالتطورات الاقتصادية والإقليمية، والتي تلقي بظلالها على قرارات المستثمرين. في المقابل، تصدر قطاع التأمين قائمة القطاعات المرتفعة بنسبة 1.03%، مستفيداً من تحركات إيجابية على بعض أسهمه، ما يعكس توجه جزء من السيولة نحو القطاعات الدفاعية التي تتمتع باستقرار نسبي في الأداء.

وعلى مستوى الأسهم، شهدت الجلسة تبايناً واضحاً، حيث ارتفع 47 سهماً، مقابل تراجع 81 سهماً، فيما استقرت أسعار 7 أسهم دون تغيير، وهو ما يعكس غلبة الاتجاه البيعي على مجمل السوق.

وتصدر سهم "سينما" قائمة الأسهم الراحبة، محققاً ارتفاعاً بنسبة 10.98%، في أداء لافت يعكس إقبالاً واضحاً من المستثمرين، ربما بدعم من توقعات إيجابية أو تحركات مضاربية نشطة.

في المقابل، جاء سهم "إنوفست" على رأس قائمة التراجعات، بانخفاض حاد بلغ 18.03%، رغم تصدده التداولات من حيث الكمية والسيولة، حيث تم تداول نحو 159.90 مليون سهم بقيمة 17.16 مليون دينار.

وتطورات خاصة. أما مؤشر «الرئيسي 50»، فقد تراجع بنسبة 0.47%، ما يعكس ضعف الأداء في الشريحة الأكثر جودة ضمن السوق الرئيسي، وهو ما قد يشير إلى حذر المستثمرين تجاه الأسهم ذات الأساسيات الأقوى أيضاً، وليس فقط القيادية. على صعيد السيولة، بلغت قيمة التداولات نحو 110.93 مليون دينار، وهي مستويات تعكس نشاطاً متوسطاً مقارنة بالفترات السابقة، فيما تم تداول نحو 544.25 مليون سهم من خلال تنفيذ 28.99 ألف صفقة، ما يشير إلى استمرار الزخم في التداولات، وإن كان دون مستويات الذروة.

السلع الاستهلاكية

قطاعياً، سيطر اللون الأحمر على أداء السوق، حيث تراجعت 9 قطاعات، في مقابل ارتفاع 4 قطاعات فقط. وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في صدارة التراجعات بنسبة 3.54%، متأثراً بعمليات جني أرباح وضغوط بيعية على عدد من مكوناته. كما شهدت قطاعات أخرى تراجعات متفاوتة، في ظل غياب محفزات قوية تدعم

4 هبوط «الرئيسي 50» بنسبة 0.47% يعكس ضعف الزخم الاستثماري

3 صعود المؤشر الرئيسي 0.36% بدعم نشاط الأسهم الصغيرة والمتوسطة

الأحمدي والجھراء تتصدران إحصائيات المخالفات التجارية «التجارة» تسجل 511 مخالفة رقابية في المحافظات خلال مارس

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية، إن إجمالي المخالفات المرصودة في المحافظات الست بلغ 511 محضراً خلال الفترة من 28 فبراير إلى 30 مارس 2026. وذكرت الوزارة أن مخالفة عدم استخدام اللغة العربية تصدرت قائمة المخالفات بعدد 205 محاضر، تلتها مخالفة عدم وجود إعلان ظاهر باللغة العربية يوضح آلية الاستبدال والاسترجاع بعدد 77 محضراً. وأضافت أن المخالفات شملت أيضاً عدم الالتزام بقرار تثبيت أسعار بيع السلع الغذائية بعدد 57 محضراً، إلى جانب 44 محضراً تتعلق بنشر إعلانات تتضمن بيانات أو أسعار غير حقيقية للسلع والخدمات. وعلى مستوى المحافظات، أوضحت الوزارة أن محافظة الأحمدية سجلت 96

مخالفة لعدم استخدام اللغة العربية، و36 مخالفة لعدم وجود إعلان الاستبدال والاسترجاع، إضافة إلى 34 مخالفة لعدم وضع الأسعار، و20 مخالفة تتعلق ببيان أسعار الأطعمة، و16 مخالفة لعدم تضمين البيانات الأساسية في الفواتير. وأفادت بأن محافظة الجهراء شهدت 51 مخالفة لعدم الالتزام بتثبيت أسعار السلع الغذائية، و34 مخالفة لعدم وضع الأسعار، و30 مخالفة لعدم استخدام اللغة العربية، إلى جانب 19 مخالفة تتعلق ببيع الخضار والفاكهة، و14 مخالفة لعدم تسليم فاتورة للمستهلك. ولفتت الوزارة إلى أن محافظة العاصمة سجلت 33 مخالفة لعدم إعلان سياسة الاستبدال والاسترجاع، و27 مخالفة لعدم استخدام اللغة العربية، فضلاً عن 14

مخالفة للإعلانات المضللة، و13 مخالفة لعدم الالتزام بالبيانات التجارية، و10 مخالفات لعدم وضع الأسعار. وأشارت إلى أن محافظة الفروانية رصدت 44 مخالفة لعدم استخدام اللغة العربية، و36 مخالفة لعدم وضع الأسعار، و16 مخالفة لبيانات السلع، إضافة إلى 12 مخالفة لعدم تسليم الفاتورة، و11 مخالفة تتعلق بالإعلانات المضللة. وفي محافظة حولي، بينت الوزارة تسجيل 19 مخالفة للإعلانات المضللة، و9 مخالفات تتعلق بحظر التبغ الموضوع، و8 مخالفات لمشروبات الطاقة، فضلاً عن 8 مخالفات لعدم استخدام اللغة العربية، و6 سجلت 14 مخالفة لعدم وضع الأسعار،

و14 مخالفة لرفع الأسعار دون موافقة مسبقة، إضافة إلى 8 مخالفات لعدم إعلان سياسة الاستبدال والاسترجاع، و6 مخالفات لاستخدام مواد محظورة في الأواني المنزلية، و6 مخالفات لعدم الالتزام بتثبيت الأسعار. وأوضحت الوزارة أن إجمالي أعمال مأموري الضبط القضائي بلغ 340 عملاً رقابياً، توزعت بواقع 80 عملاً في محافظة العاصمة، و70 في الجهراء، و61 في مبارك الكبير، و49 في الفروانية، و43 في حولي، و37 في الأحمدية. وأكدت وزارة التجارة والصناعة استمرار الحملات الرقابية المكثفة على الأسواق؛ بهدف حماية المستهلك وضبط المخالفات، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وفق القوانين واللوائح المعمول بها.

عمومية الشركة أقرت توزيع أسهم منحة بواقع 5% عن 2025

عبد الله التركيت: «الصفة للاستثمار» تعمل على إعادة هيكلة محفظة استثماراتها المحلية والإقليمية



اعتمدت الجمعية العامة العادية لشركة الصفاة للاستثمار توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بواقع 5% عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025 وفقاً لضوابط الاستحقاقات المتبعة في بورصة الكويت. وقال رئيس مجلس الإدارة في الشركة عبدالله حمد التركيت، إن السنة الماضية شكلت محطة مهمة في مسيرة «الصفة للاستثمار»، حيث تخللها توزيع أرباح فصلية بواقع 5 فلول نقداً لكل سهم وفقاً لضوابط الاستحقاقات المطبقة في البورصة، إذ جاءت الصفاة آنذاك ضمن أوائل الشركات التي بادرت باعتماد التوزيعات الفصلية. فيما سجلت الشركة خلال 2025 تحسناً نوعياً في الأداء التشغيلي والمالي، إلى جانب تعزيز متانة مركزها المالي وترسيخ أسس النمو المستدام. وأضاف التركيت في تصريحات على هامش انعقاد الجمعية العمومية لشركة الصفاة للاستثمار يوم أمس: «سنواصل العمل على إعادة هيكلة محفظة الاستثمارات المحلية والإقليمية حيث تهتم (الصفة للاستثمار) بالاستثمارات ذات العوائد فيما تحرص على التخلص من أي أصول غير مبررة».

تعزيز التوسعات

وأكد اهتمام «الصفة للاستثمار» بعقد شراكات استراتيجية، وذلك في إطار العمل على تعزيز توسعاتها وخطارتها استثماراتها لتنويع مصادر دخلها عبر اقتناص الفرص والمشروعات الجديدة، وكذلك طرح المنتجات والخدمات المالية المدرة للعوائد ليس فقط في السوق الكويتي بل على الصعيد الإقليمي أيضاً. وأشار التركيت إلى أن عمومية الشركة فوّضت مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بصورة مرحلية -ربيع أو نصف سنوية - وبحسب ما يراه مناسباً خلال السنة المالية المنتهية في 2026/12/31، وبما يتوافق مع الضوابط المنصوص عليها في المادة (226) من قانون الشركات رقم 2016/1 وتعديلاته، بأن يكون هذا التوزيع من أرباح حقيقية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ودون أن يمس هذا التوزيع رأس المال المدفوع للشركة. أبرز النتائج

واستعرض التركيت أداء الشركة خلال العام الماضي متضمناً نمواً قوياً في الإيرادات، حيث ارتفعت إلى 10.87 مليون دينار خلال السنة المالية 2025 مقارنة بـ 5.19 مليون دينار في السنة المالية 2024، محققة نمواً سنوياً بنسبة 109%، وهو ما يعكس الزخم الإيجابي في أنشطة الشركة الأساسية ونجاحها في تعزيز

مصادر دخلها.

وأشار إلى أن ربحية شركة الصفاة للاستثمار شهدت تحسناً لافتاً خلال عام 2025، إذ ارتفع صافي الربح من نحو 0.22 مليون دينار في السنة المالية 2024 إلى 5.60 مليون دينار في السنة المالية 2025، محققة نمواً استثنائياً بلغت نسبته 247.5%. ويعكس هذا الأداء تحسناً كبيراً في مستويات الربحية، مدعوماً بالتسوية القضائية المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين «الصفة» ومجموعة شركات افولفنس كابيتال بقيمة 160 مليون درهم إماراتي، والتي كان لها أثر بالغ على نتائج الشركة. وبيّن أن الشركة تسعى للاستفادة من مشروعات البنية التحتية والتنمية العمرانية التي تطرحها الدولة، بما في ذلك مشروعات B.O.T. والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يتوقع أن يفتح الأمر آفاقاً واسعة أمام الشركات الاستثمارية للاستفادة من هذه الفرص والمشاركة الفاعلة في دعم الاقتصاد الوطني.

بورصة الكويت

وفي ظل استقرار البيئة الاقتصادية المحلية، واصلت شركة «الصفة للاستثمار» تنفيذ استراتيجيتها القائمة على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز كفاءة إدارة الأصول، وتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين، وهو ما انعكس بشكل واضح على نتائج الشركة خلال السنة المالية 2025.

دفعات التسوية

وبيّن أن الشركة تنتظر أن تتسلم بقية دفعات التسوية آتفة الذكر، إذ تسلمت فعلياً خلال يناير 2025 مبلغاً وقدره 60 مليون درهم إماراتي من

دينار كويتي في السنة المالية 2025، بنمو بلغ 9.8%. وفي المقابل، انخفض إجمالي الالتزامات من 9.19 مليون دينار كويتي إلى 8.40 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 8.6%، وهو ما يعكس نهجاً متحفظاً في إدارة الالتزامات وتعزيز متانة الميزانية العمومية للشركة. كما ارتفعت حقوق الملكية العائدة إلى الشركة الأم من 30.47 مليون دينار كويتي إلى 35.65 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 17%، مدفوعة بتحسّن مستويات الربحية.

وارتفعت كذلك القيمة الدفترية للسهم من 111.8 فلس إلى 127.6 فلس، بزيادة قدرها 14.1%، بما يعزز تراكم القيمة للمساهمين على المدى الطويل.

ومحلياً، أوضح عبدالله التركيت أن شركة الصفاة للاستثمار تعمل على تنفيذ رؤيتها التي تهدف إلى تعزيز كفاءة أصولها التشغيلية والاستثمارية، من خلال تطوير أصولها العقارية ورفع مستوى إدارتها التشغيلية، بما يدعم استدامة الأداء ويعزز القيمة المضافة للمساهمين.

وفي هذا الإطار، واصلت الشركة تطوير برج الصفاة باعتباره برجاً إدارياً جذاباً للشركات والجهات المختلفة، كما ركزت على تطوير المجمع بما يتلاءم مع طبيعته كمول تجاري، إلى جانب دعم مجمع ذا بلو في الأحمدية باعتباره مشروعاً صناعياً يحتضن العديد من الأنشطة والصناعات المهمة ويسهم في دعم بعض المشاريع الصغيرة. وتزامنت تلك الجهود مع التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الذكية في التشغيل والمتابعة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الأداء، حيث ارتفعت نسبة الإشغال في مبنى الصفاة من 96% خلال العام 2024 إلى 99% خلال 2025 وفي مجمع ذا بلو من 91% خلال

قيمة التسوية (ما يعادل نحو 5 ملايين دينار كويتي) حيث سيتم سداد المبلغ المتبقي البالغ 100 مليون درهم إماراتي عبر دفعات سنوية لمدة خمس سنوات بقيمة 20 مليون درهم في نهاية كل عام. وذكر أنه ترتب على الأرباح المحققة استمرار الشركة في خططها لمنح المساهمين توزيعات مجدية، حيث أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية بواقع 5%، بخلاف توزيعات نقدية تبلغ 5 فلول لكل سهم أقرتها الشركة للمساهمين بشكل فصلي خلال العام 2025.

وعلى مستوى الأداء التشغيلي، ارتفعت أرباح الشركة من 65 ألف دينار كويتي في السنة المالية 2024 إلى 750 ألف دينار كويتي في السنة المالية 2025، مدعومة بتحسّن الأداء عبر المنصة التشغيلية الأساسية وتعزيز كفاءة إدارة التكاليف. أما بالنسبة لعوائد المساهمين، فقد ارتفع ربح السهم من 0.8 فلس في السنة المالية 2024 إلى 20 فلساً في السنة المالية 2025، بزيادة استثنائية قدرها 19 فلساً، ما يعكس نجاح الشركة في تحقيق نمو قوي في الأرباح على أساس نصيب السهم وتعزيز القيمة المضافة للمساهمين.

ويشير النمو الكبير في صافي الربح مقارنة بالإيرادات إلى تحسّن واضح في هيكل التكاليف والكفاءة التشغيلية واتساع هامش الربحية، وهو ما يعكس أثر المبادرات التي تبنتها الإدارة لتعزيز إدارة الأصول العقارية وتنمية إيرادات الاستثمارات.

المركز المالي

أكد التركيت أن «الصفة للاستثمار» واصلت تعزيز مركزها المالي خلال عام 2025، حيث ارتفع إجمالي الأصول من 43.72 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2024 إلى 47.99 مليون

الصناديق المتداولة

أشار التركيت إلى أن الأهداف المستقبلية للشركة تشمل تطوير وإطلاق منتجات استثمارية جديدة من بينها الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs)، وكذلك الصناديق العقارية المدرة للدخل، إلى جانب دراسة فرص استثمارية وهيكلية أخرى يمكن أن تسهم في تحقيق قيمة مضافة للشركة بما يعزز حضورها في الأسواق المحلية والإقليمية.

النظرة المستقبلية

قال رئيس مجلس الإدارة عبدالله التركيت: «نتطلع خلال المرحلة المقبلة إلى مواصلة تنفيذ استراتيجيتنا الهادفة إلى تحقيق نمو مستدام وتعظيم قيمة الشركة لمساهميها، من خلال التركيز على فرص الاستثمار المرتبطة بالمشروعات التنموية في دولة الكويت، بما في ذلك مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشروعات B.O.T، إضافة إلى تطوير الأنشطة الاستثمارية وتعزيز خدمات صناعة السوق وإدارة الأصول».

البيانات المالية

صادقت الجمعية العمومية على البيانات المالية المجمعة وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31. واعتمدت الجمعية توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 على شكل أسهم منحة مجانية بإصدار 15,876,114 سهماً جديداً بنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمدفوع توزع بواقع عدد (5) أسهم عن كل مائة سهم بإجمالي مبلغ وقدره 1,587,611.400 ديناراً.

أبرز التصنيف الأخير لتقرير IDC MarketScape قدرة الشركة على مواكبة النمو وتقديم حلول آمنة

ZainTECH قائد إقليمي في خدمات الذكاء الاصطناعي في أسواق الخليج

تدير ZainTECH مراكز تميز للذكاء الاصطناعي في عدد من أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ZainTECH تُصنّف ضمن الشركات الرائدة في خدمات الذكاء الاصطناعي الاحترافية في دول الخليج، بحسب تقرير IDC MarketScape

IDC

أعلنت ZainTECH مزود الحلول الرقمية المتكاملة التابع لمجموعة زين، عن تصنيفها ضمن فئة القادة في تقرير IDC MarketScape لتقييم مزودي خدمات الذكاء الاصطناعي في دول الخليج للعام 2025، وهي إحدى أبرز المؤسسات العالمية في بحوث السوق والخدمات الاستشارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكشفت شركة ZainTECH أن تقرير IDC MarketScape استند في تصنيفه إلى نموذج تقييم شامل يقيس أداء مزودي الخدمات بناءً على قدراتهم التنفيذية الراهنة واستراتيجياتهم طويلة المدى، مبيّنة أن هذا التصنيف أبرز قدرتها على تقديم حلول ذكاء اصطناعي آمنة وقابلة للتوسع، ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة، لا سيما ضمن البيئات المنظمة والحيوية والدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشارت الشركة إلى أن التقرير الأخير سلط الضوء على خبراتها المتقدمة في عدد من القطاعات الرئيسية التي شمل الخدمات المصرفية والمالية، التأمين، وقطاع الاتصالات، والمدمومة باستثمارات استراتيجية في الكفاءات المتخصصة ومراكز التميز، وهو ما يعزز نهجها الاستشاري القائم على تحقيق القيمة الفعلية للعملاء وتسريع تبني حلول الذكاء الاصطناعي على نطاق مؤسسي.

الجدير بالذكر أن تقرير IDC MarketScape تناول جهود الشركة في مواكبة النمو المتسارع الذي تشهده

نماذج تنفيذ سيادية وهجينة، وتنفيذاً محلياً كاملاً داخل هذه الأسواق بما يتوافق مع متطلبات توطين البيانات والامتثال التنظيمي، ومن خلال مواصلة الاستثمار في المواهب المتخصصة، وأطر الحوكمة، والبنية التحتية المستدامة، تمكّن الشركة المؤسسات من توسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول، وتحقيق نتائج أعمال قابلة للقياس، بما يتماشى مع أولويات الابتكار لمجموعة زين وأهدافها طويلة الأجل في مجال الاستدامة.

نماذج التشغيل، تصبح الأولوية للذكاء الاصطناعي الآمن، والخاضع للحوكمة، والقادر على الصمود. وأضاف حنا قاتلا « يؤكد هذا التصنيف قدرتنا على تنفيذ حلول ذكاء اصطناعي جاهزة للإنتاج، ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية، ومصممة بما يراعي خصوصية ومتطلبات القطاعات المختلفة في المنطقة».

وتدير ZainTECH مراكز تميز للذكاء الاصطناعي في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معتمدة

العملاء وحلول التخصيص المتقدمة. وترافق ZainTECH عملاءها في رحلة متكاملة تبدأ بتقييم جاهزية الذكاء الاصطناعي، مروراً بالتحليلات المتقدمة وتعلم الآلة والذكاء الاصطناعي التوليدي، وصولاً إلى الأنظمة الذكية المتقدمة.

وفي تعليق له على هذا الإنجاز، قال الرئيس التنفيذي في شركة ZainTECH أندرو حنّا: «مع انتقال المؤسسات من مرحلة التجارب إلى دمج الذكاء الاصطناعي في صميم

وترتكز استراتيجية ZainTECH في مجال الذكاء الاصطناعي على خدمة مجموعة واسعة من القطاعات، تشمل الخدمات المصرفية والمالية، والاتصالات، تجارة التجزئة، القطاع العام، والطاقة، حيث تقدم الشركة لعملائها حالات استخدام عالية القيمة، من بينها تحليلات الاحتيال ومكافحة غسل الأموال، وعمليات تكنولوجيا المعلومات المدعومة بالذكاء الاصطناعي (AIops) والصيانة التنبؤية، إضافة إلى الفحص الذكي وتحسين أداء الأصول، وتحليلات

سوق خدمات الذكاء الاصطناعي في دول الخليج، المدفوعة بتوجه متزايد من المؤسسات لاعتماد الذكاء الاصطناعي كركيزة أساسية في استراتيجيات التحول الرقمي، وفي هذا السياق، شدّد التقرير على أهمية الجمع بين الفهم العميق للسياق القطاعي، وتوافر القدرات المؤهلة للتنفيذ، وقوة الحضور الإقليمي، إلى جانب أطر حوكمة متينة تضمن تطوير حلول ذكية آمنة ومتوافقة وقادرة على التوسع وتحقيق أثر مستدام على المدى الطويل.

العثمان: تقديم أفضل المزايا للعملاء وتفعيل برامج المكافآت

بنك «تم» الرقمي يوقع شراكة استراتيجية مع «ترولي» لمكافأة عملائه



محمد بودي



أحمد العثمان

الحياتية العصرية وتطلعات العملاء الرقمية، ويمثل محطة مهمة في مسيرة التحول الرقمي للخدمات المصرفية. ولفتح حساب «تم» والاستمتاع بعالم من الخدمات المصرفية، لا يتطلب سوى أن يكون عمر العميل 15 عاماً فما فوق، مع توفر البطاقة المدنية، وتحميل التطبيق على الجوال، بدون تعاملات ورقية أو زيارة الفرع وبكل سهولة. ومن أبرز الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك «تم» للعملاء (فتح حساب، إصدار فوري للبطاقات الرقمية، كسب

بهذه الشراكة الاستراتيجية مع بنك «تم» الرقمي، قائلاً: «يسرنا التعاون مع بنك «تم»، الذي يمثل خياراً رقمياً مبتكراً يلبي تطلعات الشباب. في ترولي، ندرك أهمية مواكبة أسلوب الحياة العصري للشباب، ونسعى إلى دعمهم في حياتهم اليومية من خلال توفير تجربة تسوق سريعة ومرنة تناسب إيقاع حياتهم السريع. هذه الشراكة تتيح لعملاء بنك «تم» من الشباب إمكانية تحويل نقاطهم واستخدامها مباشرة في متاجرنا، مما يوفر لهم قيمة فورية وخيارات دفع ذكية تسهل احتياجاتهم اليومية. نفخر بأن نكون جزءاً من رحلتهم اليومية ونساهم في تقديم حلول عملية تواكب تطلعاتهم».

الجدير بالذكر أن بنك «تم» هو أول بنك رقمي كويتي متوافق مع أحكام الشريعة تم تصميمه ليتماشى مع أسلوب

الترويجية المتعددة. وأشار العثمان إلى أن برنامج مكافآت بنك «تم» متاح عبر الهواتف الذكية، بما يوفر تجربة استخدام سهلة ومرنة وجاذبة للمستخدمين، إلى جانب إتاحة مساحات واسعة للتسويق والترويج للشركاء والمتاجر المشاركة في البرنامج. كما يتيح البرنامج لعملاء البنك تجربة تسوق مميزة من خلال عالم متنوع من الفرص، مع إمكانية كسب النقاط مقابل كل عملية شراء عند استخدام بطاقات «تم» مسبقة الدفع لدى المتاجر المشاركة في البرنامج.

وأكد العثمان تعدد المزايا التي يحصل عليها مستخدمو بطاقات «تم»، موضحاً أن العملاء يكسبون نقاط مكافآت عند كل استخدام لبطاقاتهم مسبقة الدفع محلياً أو دولياً، مع إمكانية الوصول إلى مختلف خيارات الاسترداد. كما يمكن لأعضاء البرنامج استبدال نقاطهم بقسائم شرائية للتسوق لدى المتاجر المشاركة، أو الاستفادة منها ضمن مجموعة متنوعة من الصفقات الحصرية والعروض المميزة المتاحة عبر السوق الإلكتروني.

من جانبه، أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة ترولي، محمد يعقوب بودي، عن سعاداته

أعلن بنك «تم» الرقمي عن توقيع شراكة استراتيجية مع شركة «ترولي» الرائدة محلياً في مجال متاجر التجزئة الصغيرة، والتي تمتلك شبكة واسعة من الفروع المنتشرة في مختلف مناطق دولة الكويت، وذلك من خلال انضمام «ترولي» إلى برنامج المكافآت والنقاط الخاص ببنك «تم».

وتهدف هذه الشراكة إلى تمكين عملاء بنك «تم» من تحويل نقاطهم المكتسبة ضمن برنامج المكافآت إلى برنامج «ترولي» للمكافآت، بحيث يتم إيداعها تلقائياً في رصيد عضوية العميل لدى «ترولي»، مع إمكانية استخدام هذه النقاط كوسيلة دفع أثناء التسوق في متاجر «ترولي».

وفي هذا السياق، قال المدير التنفيذي لبنك «تم»، أحمد العثمان، إن هذه الشراكة تأتي ضمن إطار حرص بنك «تم» المستمر على تقديم أفضل المزايا لعملائه، وتفعيل برامج المكافآت، وتوسيع نطاق الاستفادة منها.

وأضاف أن التعاون مع «ترولي» يمثل خطوة نوعية تربط بين سلوك العميل الشرائي داخل متاجر «ترولي» وإمكانية استخدام النقاط التي يجمعها من خلال برنامج مكافآت بنك «تم»، سواء للدفع المباشر أو للاستفادة من العروض

سوق الأسهم السعودية «شهد حالة من التراجع الملحوظ

البنوك تقود الهبوط.. و«تاسي» يغلق دون 11250 نقطة

ثقة المستثمرين في آفاق قطاع التوصيل والتكنولوجيا، وربما ترقباً لأخبار إيجابية تتعلق بالتوسع أو الربحية. كما سجل سهم «تنمية» ارتفاعاً بنسبة 7%، وسهم «عناية» بنسبة 6.37%. ارتفاع سهم «عناية» يشير إلى استمرار النشاط في قطاع التأمين الذي غالباً ما يتحرك بشكل مستقل عن المؤشر العام، فيما يعكس أداء «تنمية» القوي ثبات الطلب في قطاع الأغذية والإنتاج الغذائي، وهو قطاع دفاعي بامتياز يلجأ إليه المستثمرون في أوقات تذبذب السوق.

القوة الهائلة لـ «أرامكو»

تصدرت أرامكو السعودية قائمة النشاط الإيجابي، حيث ارتفع السهم بنسبة 0.37% بسوية بلغت 260.78 مليون ريال. استقرار أرامكو في المنطقة الخضراء يعد رسالة طمأنينة للسوق؛ فهي تمثل الثبات الاقتصادي الكلي. تماسك السهم فوق مستويات الـ 27 ريالاً يعطي انطباعاً بأن القوى الاستثمارية الكبرى لا تزال ترى في السهم «ملاذناً آمناً» ومصدراً موثقاً للتوزيعات.

من حيث الكميات، تصدر سهم «بنان» القائمة بتداول 40.42 مليون سهم، وهو ما يشير إلى حراك مضاربي محموم في الأسهم ذات الأسعار المتدنية، حيث تبحث السيولة الفردية عن ربح سريع بعيداً عن تقلبات الأسهم القيادية الثقيلة.

استقرار في وجه العاصفة

على عكس السوق الرئيسي، سجل المؤشر الموازي «نمو» ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.01% ليخلق عند 22,861.47 نقطة. هذا الاستقرار، رغم ضلّته، يحمل دلالة مهمة؛ فهو يشير إلى أن المستثمرين في سوق «نمو» (وهم غالباً من المؤسسات أو المستثمرين المؤهلين) يمتلكون رؤية طويلة الأمد ولا ينجرفون وراء موجات البيع الهلعي التي قد تصيب السوق الرئيسي. سوق نمو اليوم كان بمثابة «جزيرة استقرار» في بحر متلاطم.

الرؤية الفنية والمستقبلية..

أين يتجه «تاسي»؟

المؤشرات الفنية لـ «تاسي» توحى بأننا نمر بمرحلة تصحيح فني صحي. فبعد الارتفاعات المتتالية التي شهدتها السوق منذ بداية العام، كان لابد من حدوث عمليات جني أرباح لتخفيف الضغط عن مؤشرات القوة النسبية (RSI). إن استمرار السيولة عند مستوى 5 مليارات ريال هو «الضمانة الذهبية» لقدرة السوق على الارتداد. الفشل في الحفاظ على مستوى 11,200 قد يقودنا لاختبار مستوى الدعم القوي عند 11,000 نقطة، وهو مستوى يمثل منطقة شراء مغرية جداً للصناديق الاستثمارية. ومن المتوقع أن تستمر التذبذبات الحالية حتى نهاية شهر أبريل، مع ميل للاستقرار فور انتهاء أغلب الشركات من إعلان نتائجها.



محركات السوق وعوامل التأثير المستقبلية

تمر السوق السعودية حالياً بمرحلة «مخاض» ناتجة عن تداخل عوامل جيوسياسية واقتصادية معقدة:

- حمى النتائج المالية: نحن في ذروة إعلانات الربع الأول، وهي الفترة التي يعيد فيها المستثمرون بناء محافظهم بناءً على «مكبرات الربحية» الجديدة.
- أسعار الفائدة: مع استمرار الحديث العالمي عن مسار الفائدة، يبقى قطاع البنوك في حالة ترقب، حيث أن أي خفض للفائدة قد يقلص هوامش

الربح، بينما بقاؤها مرتفعة قد يزيد من مخاطر القروض المتعثرة.

- أسعار النفط: استقرار «برنت» حول مستويات الـ 85-90 دولاراً يوفر بيئة مريحة للميزانية العامة ولشركة أرامكو، مما يضع حداً أدنى لهبوط السوق.
- السيولة الانتقائية: نلاحظ تحولاً من «الاستثمار في المؤشر» إلى «الاستثمار في الشركة»، حيث تبرز شركات ذات عوائد مجزية حتى لو كان المؤشر العام متراجعاً.

كبيرة. في حين أظهر مصرف الإنماء تماسكاً يحسب له بتراجع 0.45% فقط ليغلق عند 24.54 ريال، مما يوحي بوجود تباين في مراكز القوة داخل القطاع البنكي نفسه.

قائمة «الخاسرين الكبار»

في قائمة الخسائر، برز سهم «الدواء» بتراجع قاسي بنسبة 5.89%. وهو ما قد يعزى إلى تصحيح سعري بعد ارتفاعات سابقة أو مخاوف من تراجع هوامش الربحية. تلاه سهم «المتقدمة» بنسبة 4.12%، وسهم «الأبحاث والإعلام» بنسبة 3.72%.

هذه الأسهم تمثل قطاعات مختلفة، مما يعطي مؤشراً على أن «البيع» كان مؤسسياً في جزء منه، حيث تقوم الصناديق الكبيرة عادة بتسييل جزء من مراكزها في أسهم النمو لتوفير سيولة لاقتناص فرص في أسهم القيمة التي تراجعت أسعارها. سهم «المجموعة السعودية» و*«صدر»* أيضاً كانا ضمن قائمة المتأثرين بضغط البيع، مما يعكس ضعف الزخم في قطاعي البتروكيماويات والخدمات الصناعية خلال هذه الجلسة.

«جاهز» وتنمية يتحديان التيار الهابط

على الضفة الأخرى المشرقة، تألق سهم «جاهز» محققاً مكاسب استثنائية بنسبة 9.94% ليغلق عند 13.94 ريال بسوية نقدية تجاوزت 194 مليون ريال. هذا الارتفاع القوي في ظل سوق هابطة يعكس

الخسائر بنسبة 3.18%، وهو قطاع ذو طابع مضاربي حساس يتأثر بسرعة بتغيرات المزاج العام. إلا أن التأثير الأعمق والجوهري جاء من قطاع البنوك الذي انخفض بنسبة 1.32%. وبما أن هذا القطاع يمثل العمود الفقري لـ «تاسي» من حيث الثقل الوزني، فإن تراجعها كان «الوقود» الذي دفع المؤشر نحو الأسفل. كما لحق به قطاع المواد الأساسية بتراجع 1.06%، متأثراً بتذبذب أسعار البتروكيماويات عالمياً وتوقعات الطلب الصيني. في المقابل، نجا قطاعا الطاقة (+0.37%) والخدمات المالية (+0.31%) من هذه الموجة، مما وفر نوعاً من التوازن الطفيف ومنع حدوث «انهيار» في المؤشر العام.

أداء القيادات

لعب مصرف الراجحي دور الضابط لإيقاع الهبوط، حيث تراجع سهمه بنسبة 2.02% ليغلق عند 70.25 ريال، متصدراً قيم التداول بنحو 447.26 مليون ريال. الراجحي ليس مجرد سهم، بل هو مؤشر نفسي؛ وتراجع دون مستويات الدعم النفسي يؤثر عادة موجة من البيع في الأسهم الصغيرة والمتوسطة. أما بنك البلاد، فقد كان النجم السلبي للجلسة، حيث هبط بنسبة 3.77% ليصل إلى 26.02 ريال عقب إعلان نتائجها المالية الأولية للربع الأول من 2026. ورغم أن النتائج قد لا تكون كارثية، إلا أن الأسواق في مراحل القمم عادة ما تعاقب الشركات التي لا تتجاوز توقعات المحللين بمسافات

تفاوتية قوية. فبلغ قيمة التداولات 5 مليارات ريال عبر تداول 280.79 مليون سهم يؤكد أن السوق السعودي لا يزال يحتفظ بجاذبيته العالية للتدفقات النقدية. استمرار السيولة عند هذه المعدلات النشطة في أيام الهبوط يعني أن هناك «قوة شرائية كاملة» تترقب المستويات السعرية المتدنية للدخول مرة أخرى. السيولة الانتقائية التي لاحظناها اليوم توجهت نحو قطاعات دفاعية مثل الطاقة والخدمات المالية، مما يشير إلى إعادة توزيع للمحافظ (Rebalancing) وليس انسحاباً من السوق. فالنقد لا يغادر المنصة، بل يغير «القميص» القطاعي بحثاً عن أمان أكثر وعوائد أعلى.

الضغوط القطاعية

سيطر اللون الأحمر على 19 قطاعاً من أصل 21، مما يوضح شمولية الضغط. وتصدر قطاع الإعلام والترفيه قائمة

صمود وارتفاع 76 شركة فقط، بينما فضلت 17 شركة البقاء في منطقة الحياد دون تغيير. هذا التوزيع (نحو 70% من السوق في حالة تراجع) يعكس حالة من «تخفيف المراكز» أو ما يعرف بـ «De-risking». سيكولوجية المتداولين في هذه الجلسة مالت نحو الحذر، حيث فضل الكثيرون جني الأرباح المحققة في قطاعات المضاربة والتحوط بانتظار وضوح الرؤية بشأن ميزانيات البنوك الكبرى. ويشير اتساع رقعة الهبوط إلى أن الضغط لم يكن ناتجاً عن أخبار سلبية خاصة بشركة واحدة، بل نتيجة لظروف «كلية» تتعلق بالسيولة وتكلفة الفرصة البديلة في ظل تقلبات أسواق السلع العالمية.

لغة السيولة

رغم سلبية المؤشر، إلا أن لغة الأرقام الخاصة بالسيولة تحمل في طياتها ملامح

شهدت سوق الأسهم السعودية «تاسي» خلال تعاملات جلسة الأربعاء حالة من التراجع الملحوظ التي أعادت رسم خارطة التوقعات قصيرة المدى، حيث خيم اللون الأحمر على شاشات التداول بضغط مباشر من الركائز الأساسية للسوق: قطاعي البنوك والمواد الأساسية. ورغم هذا التراجع الذي كبد المؤشر العام خسائر تقترب من 100 نقطة، إلا أن كواليس الجلسة كشفت عن ديناميكية لافتة؛ فالسيولة التي تجاوزت حاجز 5 مليارات ريال لم تكن سيولة «خروج فوضوي»، بل كانت سيولة «ذكية» وانتقائية» تبحث عن موطئ قدم في فرص محددة بعيداً عن ضجيج التراجعات الجماعية. إن هذا التراجع يأتي في وقت حساس يتزامن مع إعلانات نتائج الربع الأول لعام 2026، مما يجعل التحركات الحالية بمثابة «غربة» للمراكز الاستثمارية بناءً على الأرقام الفعلية لا التوقعات المضاربة.

تحليل أداء المؤشر

أنهى المؤشر العام للسوق «تاسي» تعاملاته عند مستوى 11,244.99 نقطة، مسجلاً تراجعاً بمقدار 99.97 نقطة، أو ما يعادل 0.88%. وبالنظر إلى تفاصيل الجلسة، نجد أنها اتسمت بتذبذب حاد يعكس حالة من عدم اليقين؛ إذ افتتح المؤشر على رغبة في التماسك محققاً أعلى مستوى عند 11,354.86 نقطة، لكنه سرعان ما استسلم للضغوط البيعية التي دفعته نحو قاع الجلسة عند 11,243.13 نقطة.

هذا النطاق التذبذبي (نحو 112 نقطة) يشير إلى أن السوق يعاني من فجوة بين طموحات المشترين والواقع البيعي الذي يفرضه كبار اللاعبين. فنيًا، يمثل كسر مستوى 11,300 نقطة إشارة سلبية قصيرة المدى، لكن استقرار الإغلاق فوق مستوى 11,200 نقطة يحافظ على المسار المساعد العام، ويجعل من الهبوط الحالي مجرد «استراحة محارب» ضرورية لتصحيح المؤشرات الفنية التي وصلت إلى مناطق «التشبع الشرائي» في وقت سابق.

اتساع رقعة الهبوط

لم يكن التراجع محصوراً في أسهم بعينها، بل كان هبوطاً «عرضياً» طال معظم مكونات السوق. تظهر البيانات إغلاق 176 شركة باللون الأحمر، مقابل

تفوق واضح للأسهم المتراجعة: 176 شركة تنخفض مقابل 76 ترتفع و17 شركة مستقرة

قطاعا الطاقة والخدمات المالية يحدان من الخسائر في محاولة لدعم توازن السوق

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة	الترتيب
5.89%	49.36	52.45	الدواء	1
4.12%	26.98	28.14	المتقدمة	2
3.77%	26.02	27.04	البلاد	3
3.72%	76.45	79.40	الأبحاث والإعلام	4
3.69%	13.31	13.82	للمجموعة السعودية	5
3.56%	2.71	2.81	صدر	6
3.30%	35.76	36.98	الأول	7
3.27%	136.20	140.80	رسن	8
3.17%	109.80	113.40	العربية	9
3.08%	10.40	10.73	التصنيع	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة	الترتيب
9.94%	13.94	12.68	جاهز	1
7.00%	65.70	61.40	تنمية	2
6.37%	9.18	8.63	عناية	3
3.98%	10.70	10.29	للملكة	4
3.09%	10.33	10.02	الصقر للتأمين	5
2.34%	3.06	2.99	الوسائل الصناعية	6
2.32%	7.95	7.77	برغرايزرز	7
2.15%	15.20	14.88	نايس ون	8
2.06%	25.76	25.24	إنتاج	9
2.04%	22.04	21.60	للسار الشامل	10

المؤشر يتراجع إلى 9786 نقطة بفعل ضغوط الأسهم الثقيلة

هبوط واسع يضغط على سوق أبوظبي رغم زخم التداولات

بمرحلة من التذبذب المرتبط بعوامل داخلية وخارجية، مع استمرار تأثير تحركات الأسهم القيادية على اتجاه المؤشر.

ومن المتوقع أن تستمر هذه التحركات المتباينة خلال الفترة المقبلة، مع ترقب المستثمرين لنتائج الشركات والتطورات الاقتصادية، إلى جانب مراقبة مستويات السيولة باعتبارها العامل الأهم في تحديد اتجاه السوق.

وفي حال تحسن المعنويات وعودة الطلب إلى الأسهم القيادية، قد يشهد السوق تعافياً تدريجياً، مدعوماً بقوة الأساسيات الاقتصادية واستمرار تدفق السيولة.

مقابل وجود فرص انتقائية في أسهم محددة مدعومة بمحفزات خاصة، مثل التوزيعات أو الأخبار الإيجابية.

كما يشير ارتفاع السيولة إلى استمرار اهتمام المستثمرين بالسوق، إلا أن هذا الاهتمام يتجه بشكل متزايد نحو استراتيجيات قصيرة الأجل، بدلاً من الاستثمار طويل الأجل في المرحلة الحالية. ومن الناحية الفنية، قد يشير هذا التراجع إلى مرحلة تصحيح صحي، تسبق تحركات أكثر استقراراً، خاصة إذا استقرت الضغوط على الأسهم القيادية.

مرحلة من التذبذب المرتبط بعوامل داخلية وخارجية

في المجمل، يمر سوق أبوظبي

السيولة نحو الأسهم المتوسطة والصغيرة، بحثاً عن فرص سريعة، في ظل الضغوط التي تواجه الأسهم القيادية.

سيولة قوية

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 1.76 مليار درهم، وهو مستوى مرتفع نسبياً يعكس استمرار تدفق السيولة إلى السوق، رغم التراجع العام في المؤشر. ويؤكد هذا الرقم أن السوق لا يشهد خروجاً جماعياً للأموال، بل إعادة توزيع وانتقالاً للسيولة بين الأسهم، وهو ما يفسر استمرار النشاط في بعض الأسهم رغم الهبوط.

يعكس أداء سوق أبوظبي حالة من التباين بين الضغوط على الأسهم الكبرى،

بنسبة 1.6% ليغلق عند 3.15 درهم، مع تداولات تجاوزت 16 مليون سهم، ما يعكس استمرار الضغوط على قطاع الطاقة، رغم أهميته في دعم المؤشر. ويؤكد هذا الأداء أن الأسهم ذات الوزن الثقيل كانت المحرك الرئيسي لهبوط السوق، نظراً لتأثيرها الكبير على المؤشر العام.

الأسهم النشطة

تصدر سهم «عنان للاستثمار» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بعد تسجيله تداولات تجاوزت 87 مليون سهم، كما ارتفع بنسبة 2.8% ليغلق عند 1.47 درهم، في أداء قوي يعكس اهتماماً ويشير هذا النشاط إلى انتقال جزء من

أنها سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع ملحوظ، في ظل ضغوط بيعية واسعة طاللت غالبية الأسهم، خصوصاً القيادية منها، رغم تسجيل مستويات سيولة مرتفعة تعكس استمرار النشاط في السوق وتحركات انتقائية بين المستثمرين. انخفض مؤشر السوق بنسبة 0.8%، فاقداً نحو 75 نقطة ليغلق عند مستوى 9786 نقطة، متأثراً بعمليات بيع على الأسهم الثقيلة، في وقت تواصل فيه الأسواق تحركاتها ضمن مسار تصحيحي بعد موجات من الأداء الإيجابي.

وجاء هذا التراجع في ظل غياب محفزات قوية تدعم الصعود، إلى جانب استمرار حالة الحذر بين المستثمرين، ما دفع المؤشر إلى التراجع رغم وجود بعض الأسهم الراحبة.

في المقابل، برزت بعض الأسهم الراحبة في السوق، حيث ارتفع سهم «أجيليتي جلوبال» بنسبة 2.8% ليغلق عند 1.46 درهم، مع تداولات قاربت 5 ملايين سهم، كما صعد سهم «دانة غاز» بنسبة 0.2% إلى 0.927 درهم، مع تداولات تجاوزت

عكست خريطة السوق اتساع الضغوط البيعية، حيث تراجعت أسهم 58 شركة من أصل 97 شركة تم التداول عليها خلال الجلسة، مقابل ارتفاع 25 سهماً، فيما استقرت أسعار 14 شركة دون تغيير. ويشير هذا التوزيع إلى أن التراجع لم يكن محدوداً أو انتقائياً، بل شمل شريحة واسعة من الأسهم، ما يعكس ضعف الزخم الشرائي في مواجهة الضغوط البيعية.

اتساع التراجعات

تصدرت الأسهم القيادية قائمة الضغوط، حيث تراجع سهم الدار العقارية بنسبة 1.8% ليغلق عند 8.22 درهم، مع تداولات تجاوزت 19 مليون سهم، كما انخفض سهم ألفا ظبي القابضة بنسبة 1.4% عند 7.29 درهم. وشهد سهم أدنوك للغاز تراجعاً

ضغوط قيادية

تصدرت الأسهم القيادية قائمة الضغوط، حيث تراجع سهم الدار العقارية بنسبة 1.8% ليغلق عند 8.22 درهم، مع تداولات تجاوزت 19 مليون سهم، كما انخفض سهم ألفا ظبي القابضة بنسبة 1.4% عند 7.29 درهم. وشهد سهم أدنوك للغاز تراجعاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
5.03%	11.70	11.14	1 غذاء القابضة
4.96%	2.75	2.62	2 البحيرة للتأمين
2.82%	1.46	1.42	3 أجيليتي جلوبال بي إل سي
2.80%	1.47	1.43	4 عنان للاستثمار القابضة
1.94%	3.15	3.09	5 فيرديغلوب
1.72%	13.00	12.78	6 مجموعة إي إس جي
1.54%	1.98	1.95	7 إنفيكتوس للإستثمار
1.11%	1.82	1.80	8 السياحة والفنادق
1.09%	1.85	1.83	9 أمريكانا للمطاعم
1.08%	0.94	0.93	10 رأس الخيمة للأسمت الأبيض

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
4.76%	2.20	2.31	1 مجموعة أرام
4.65%	2.05	2.15	2 مجموعة توبونت زيرو ش م ع
3.60%	1.07	1.11	3 مجموعة مير
3.52%	0.41	0.43	4 اشراق للاستثمار
3.13%	1.55	1.60	5 بلدكو
2.88%	12.80	13.18	6 أبوظبي التجاري
2.73%	1.07	1.10	7 امستيل
2.70%	0.04	0.04	8 بنك الاستثمار
2.69%	6.52	6.70	9 بالمر الرياضية
2.60%	17.98	18.46	10 أبو ظبي الأول

المؤشر يفقد 7 نقاط ويستقر عند 10677 نقطة

بورصة قطر تتراجع هامشياً بضغط البنوك رغم تحسن السيولة

تحركات ضمن نطاق ضيق

في المجمل، يواصل السوق القطري تحركاته ضمن نطاق ضيق، مع ميل طفيف للتراجع، في ظل حالة ترقب واضحة بين المستثمرين لظهور محفزات جديدة قادرة على إعادة الزخم الإيجابي للمؤشر العام. ويعكس هذا الأداء الحذر توازناً دقيقاً بين الضغوط البيعية الناتجة عن بعض القطاعات القيادية، مقابل استمرار وجود فرص انتقائية مدعومة بالسيولة، وتبقى نتائج الشركات، خصوصاً في القطاعين البنكي والصناعي، عاملاً حاسماً في تحديد الاتجاهات قصيرة ومتوسطة الأجل، حيث من المتوقع أن تلعب الأرباح والتوزيعات النقدية دوراً مهماً في جذب السيولة وتعزيز ثقة المستثمرين. كما تظل التطورات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك أسعار الطاقة والسياسات النقدية، ضمن أبرز المؤثرات التي قد تدفع السوق نحو الصعود أو مزيد من حدة التذبذب. في المقابل، يراقب المتعاملون عن كثب مستويات السيولة، باعتبارها المؤشر الأهم على قوة السوق، إذ إن استمرارها عند مستويات مرتفعة قد يدعم عمليات الشراء ويحد من الضغوط البيعية، بينما قد يؤدي تراجعها إلى زيادة التقلبات وتوسيع نطاق الهبوط.

ومن زاوية فنية، فإن تحرك المؤشر ضمن نطاق محدود قد يشير إلى مرحلة تجمع، تسبق عادةً تحركاً أكثر وضوحاً في أحد الاتجاهين، ما يجعل الفترة المقبلة حاسمة في تحديد المسار العام للسوق. وفي هذا السياق، يبقى تحسن معنويات المستثمرين، إلى جانب ظهور محفزات جديدة، شرطاً أساسياً لاستعادة الاتجاه الصاعد بشكل مستدام.

واستمرار نشاطه القوي في السوق.

توازن السوق

يعكس الأداء العام لبورصة قطر حالة من التوازن النسبي بين الضغوط البيعية والفرص الشرائية، حيث لا تزال السيولة المتدفقة تدعم التداولات، في وقت يواجه فيه السوق ضغوطاً من بعض القطاعات القيادية، وعلى رأسها البنوك. ويرى مراقبون أن استمرار تحسن السيولة قد يساهم في دعم المؤشر خلال الجلسات المقبلة، خاصة إذا ما تراجعت الضغوط على القطاعات الثقيلة، بالتوازي مع استمرار النشاط الانتقائي على الأسهم الصغيرة والمتوسطة.

التراجع الطفيف في المؤشر.

نشاط الأسهم

شهدت الجلسة تداول 51 سهماً، تراجع منها 26 سهماً، مقابل ارتفاع 25 سهماً، فيما استقرت أسعار 4 أسهم دون تغيير. وتصدر سهم «أعمال» قائمة التراجعات بنسبة 6.31%، عقب إقرار توزيعات نقدية عن عام 2025، في حين جاء سهم «العام» على رأس الارتفاعات بنسبة 3.09%. وفيما يتعلق بالأنشطة تداولاً، تصدر سهم «بلدنا» القائمة من حيث حجم التداول، بعد تسجيله نحو 54.92 مليون سهم، بسيولة بلغت 75.96 مليون ريال، ما يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم

السوق، خصوصاً في الأسهم التي تشهد تحركات مدفوعة بعوامل خاصة أو نتائج تشغيلية.

ضغوط قطاعي

تأثر أداء السوق بتراجع 3 قطاعات رئيسية، في مقدمتها قطاع البنوك والخدمات المالية الذي انخفض بنسبة 0.58%، ليشكل العامل الأكبر في الضغط على المؤشر العام، نظراً لثقله النسبي. كما شهدت قطاعات أخرى تراجعاً متفاوتاً، ما حد من قدرة السوق على تحقيق مكاسب جماعية. في المقابل، ارتفعت 4 قطاعات، تصدرها قطاع التأمين بنسبة 0.74%، ما يعكس وجود فرص انتقائية داخل

المستثمرين لمؤثرات جديدة سواء على صعيد النتائج أو التطورات الاقتصادية.

تأثر أداء السوق بتراجع 3 قطاعات رئيسية، في مقدمتها قطاع البنوك والخدمات المالية الذي انخفض بنسبة 0.58%، ليشكل العامل الأكبر في الضغط على المؤشر العام، نظراً لثقله النسبي. كما شهدت قطاعات أخرى تراجعاً متفاوتاً، ما حد من قدرة السوق على تحقيق مكاسب جماعية. في المقابل، ارتفعت 4 قطاعات، تصدرها قطاع التأمين بنسبة 0.74%، ما يعكس وجود فرص انتقائية داخل

أغلقت بورصة قطر تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع طفيف، في ظل ضغوط قادمة قطاع البنوك والخدمات المالية، مقابل أداء متباين لبقية القطاعات، مع تسجيل تحسن ملحوظ في مستويات السيولة وأحجام التداول، ما يعكس استمرار النشاط الانتقائي في السوق.

أداء المؤشر

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.07% ليصل إلى مستوى 10677.64 نقطة، فاقداً نحو 7.12 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الثلاثاء. ويأتي هذا التراجع المحدود في إطار تحركات عرضية يشهدها السوق خلال الفترة الحالية، مع ترقب

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
3.09%	1.500	1.455	1 العامة
2.82%	1.386	1.348	2 بلدنا
1.85%	2.582	2.535	3 الخليج التكافلي
1.85%	2.864	2.812	4 الدوحة
1.57%	2.330	2.294	5 التحويلية
1.18%	2.237	2.211	6 تكنو كيو
1.08%	4.400	4.353	7 ناقلات
1.05%	8.397	8.310	8 الإسلامية
1.00%	12.150	12.030	9 صناعات قطر
0.91%	0.777	0.770	10 قطر وعمان

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
6.31%	0.802	0.856	1 أعمال
5.33%	5.315	5.614	2 الرعاية
2.80%	2.848	2.930	3 الاسمنت
2.63%	2.220	2.280	4 للبحار القابضة
2.61%	2.800	2.875	5 إنماء القابضة
2.49%	2.155	2.210	6 مخازن
1.48%	18.030	18.300	7 بنك قطر الوطني
1.32%	1.124	1.139	8 دلالة
1.30%	2.280	2.310	9 كيو إل إم
1.21%	10.620	10.750	10 لللاحة

أكثر الشركات انخفاضاً

إجراءات التذبذب تكبح التقلبات

ضغوط بيعية تهبط بسوق دبي رغم السيولة

1 المؤشر يخسر 62 نقطة إلى 5816
نقطة وسط موجة بيع واسعة

2

تراجع 33 سهماً مقابل صعود 13...
واتساع رقعة الضغوط

أنتهى سوق دبي المالي تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع واضح، في ظل ضغوط بيعية طالت شريحة واسعة من الأسهم، خصوصاً القيادية منها، رغم استمرار مستويات السيولة عند معدلات جيدة، ما يعكس حالة من الحذر وإعادة التوازن بين المستثمرين.

انخفض المؤشر العام بنسبة 1.05%، فاقداً نحو 62 نقطة ليغلق عند مستوى 5816 نقطة، في واحدة من الجلسات التي اتسمت بالضغوط المتزايدة على الأسهم الكبرى. وجاء هذا التراجع في سياق تحركات تصحيحية يشهدها السوق بعد فترات من الأداء الإيجابي، وسط غياب محفزات قوية تدعم استمرار الصعود.

عكست خريطة التداولات ميلاً واضحاً نحو السلبية، حيث تراجعت أسهم 33

شركة من أصل 51 شركة تم تداولها خلال الجلسة، مقابل ارتفاع 13 سهماً فقط، فيما استقرت 5 أسهم دون تغيير. ويظهر هذا التوزيع اتساع نطاق الضغوط البيعية، وعدم اقتصرها على أسهم محددة، بل امتدادها إلى قطاعات مختلفة. ويشير هذا الأداء إلى أن السوق يمر بمرحلة إعادة تقييم، خاصة في ظل التغيرات في معنويات المستثمرين، وارتفاع مستويات الحذر في التعامل مع الأسهم ذات المخاطر الأعلى.

شكلت الأسهم القيادية العامل الرئيسي في دفع المؤشر نحو التراجع، حيث هبط سهم إعمار العقارية بنسبة 2.2% ليغلق عند 12.40 درهم، مع تداولات قاربت 30 مليون سهم، ما يعكس استمرار الضغوط على القطاع العقاري.

كما تراجع سهم إعمار للتطوير بنسبة 1.3% عند 15.20 درهم، إلى جانب انخفاض سهم بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 1.8% ليغلق عند 29.66 درهم، وهو ما أثر بشكل مباشر على أداء المؤشر نظراً لوزنه النسبي.

وشملت التراجعات أيضاً سهم العربية للطيران الذي انخفض بنسبة 1.7% إلى 5.13 درهم، وسهم دريك أند سكل إنترناشيونال بنسبة 0.8% عند 0.248 درهم، في مؤشر على امتداد الضغوط إلى قطاعات متعددة.

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 833 مليون درهم، وهي مستويات تعكس استمرار تدفق السيولة إلى السوق، رغم التراجع العام في المؤشر، ويشير ذلك إلى أن السوق لا يشهد خروجاً جماعياً للأموال، بل إعادة توزيع وانتقال السيولة بين الأسهم.

كما أن استمرار التداولات عند هذه المستويات يعكس وجود اهتمام استثماري، وتعد هذه الإجراءات جزءاً من منظومة تنظيمية مرنة، يتم مراجعتها بشكل دوري وفقاً لتطورات السوق، ما يعزز من ثقة المستثمرين ويحد من المخاطر المرتبطة بالتذبذب العالي.

يعكس الأداء العام حالة من الحذر الواضح في السوق، حيث يفضل المستثمرون تقليص المخاطر والانتقال نحو استراتيجيات أكثر تحفظاً. كما يشير تراجع الأسهم القيادية إلى ضغوط مؤسسية، في حين يستمر النشاط في الأسهم المتوسطة والصغيرة، ما يعكس توجهاً نحو الفرص الانتقائية.

ومن ناحية أخرى، فإن تفعيل حدود التذبذب يساهم في تهدئة السوق ويمنع الانزلاقات الحادة، ما يمنح المستثمرين مساحة أكبر لاتخاذ قرارات مدروسة.

مرحلة تصحيحية قد تكون مؤقتة

في المجمل، يمر سوق دبي بمرحلة تصحيحية قد تكون مؤقتة، ضمن دورة طبيعية للأسواق المالية، ومن المتوقع أن تستمر التحركات المتذبذبة خلال الفترة المقبلة، مع ترقب المستثمرين لأي محفزات جديدة، سواء على صعيد النتائج المالية أو التطورات الاقتصادية.

كما أن استمرار السيولة عند مستويات جيدة، إلى جانب الإجراءات التنظيمية الداعمة، قد يساهم في استقرار السوق وتهيئة الظروف لعودة تدريجية للزخم الإيجابي، خاصة في حال تحسن معنويات المستثمرين وعودة الطلب على الأسهم القيادية.

ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم. كما برز سهم «اكتتاب القابضة» ضمن الأسهم النشطة، حيث تراجع بالنسبة القصوى ليغلق عند 0.443 درهم، مع تداولات تجاوزت 18 مليون سهم، ما يشير إلى ضغوط بيعية قوية وعمليات تخارج ملحوظة.

سيولة السوق

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 833 مليون درهم، وهي مستويات تعكس استمرار تدفق السيولة إلى السوق، رغم التراجع العام في المؤشر، ويشير ذلك إلى أن السوق لا يشهد خروجاً جماعياً للأموال، بل إعادة توزيع وانتقال السيولة بين الأسهم.

كما أن استمرار التداولات عند هذه المستويات يعكس وجود اهتمام استثماري،

الشركة	2026/04/22	2026/04/21	التغير
1 بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	1.34	1.27	5.51%
2 مزايا	0.94	0.92	2.62%
3 تكافل الإمارات	1.59	1.55	2.58%
4 بنك السلام - البحرين	2.03	1.98	2.53%
5 دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	3.30	3.25	1.54%
6 الإسمنت الوطنية	4.20	4.15	1.20%
7 أرامكس	1.80	1.78	1.12%
8 الاتصالات للتكامل - دو	10.40	10.32	0.78%
9 مخازن	1.68	1.67	0.60%
10 أملاك	1.90	1.89	0.53%

أكثر الشركات انخفاضاً

شكلت الأسهم القيادية العامل الرئيسي في دفع المؤشر نحو التراجع، حيث هبط سهم إعمار العقارية بنسبة 2.2% ليغلق عند 12.40 درهم، مع تداولات قاربت 30 مليون سهم، ما يعكس استمرار الضغوط على القطاع العقاري.

الشركة	2026/04/22	2026/04/21	التغير
1 اكتتاب	0.44	0.47	4.94%
2 الفردوس القابضة	0.29	0.31	4.90%
3 وطنية دق	1.42	1.49	4.70%
4 ديار للتطوير	0.84	0.87	3.78%
5 تاكسي دبي	2.03	2.10	3.33%
6 الإمارات القابضة	0.21	0.22	3.24%
7 الإتحاد العقارية	0.75	0.77	2.85%
8 أليك القابضة	1.37	1.41	2.84%
9 تعاونية الاتحاد	2.11	2.17	2.77%
10 مجموعة تيكوم	3.28	3.36	2.38%

سجلت الكويت فائض تجاري بقيمة 137.15 مليون دولار

4.2 مليار دولار فائض تجارة 5 دول خليجية مع اليابان خلال مارس

دول الخليج تصدر سلعاً بـ5.37 مليار دولار إلى اليابان

دولار، مقابل 2.21 مليار دولار في مارس 2025. تلقت الإمارات النصيب الأكبر من الواردات بين نظرائها بقيمة 557.03 مليون دولار، فيما استقبلت قطر أقل الواردات خليجياً من اليابان في الشهر المذكور بـ54.75 مليون دولار.

دول الخليج

لفتت الإحصائية إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي الخمس قد صدرت سلعاً إلى اليابان في مارس الماضي بقيمة 5.37 مليار دولار، بمستوى أقل عن صادراتها إلى اليابان في الشهر ذاته من عام 2025 البالغ 5.94 مليار دولار.

جاءت السعودية في المركز الأول خليجياً بصادرات قيمتها 2.33 مليار دولار مسجلة نمواً سنوياً وحيداً بين نظرائها بلغ نسبته 19.72%، فيما جاءت الصادرات الأقل من سلطنة عمان بـ227.11 مليون دولار.



استقبلت أسواقها واردات بقيمة 64.94 مليار دولار بنمو سنوي 10.90%. والواردات تدعم الفائض الخليجي

مقابل 3.33 مليار دولار في الشهر ذاته من العام الماضي. ودعم النمو السنوي لفائض تجارة اليابان بشكل أساسي زيادة حجم صادراتها بنسبة 11.70% سنوياً عند 69.13 مليار دولار، فيما

ارتفعت قيمة فائض الميزان التجاري لصالح 5 دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان خلال شهر مارس 2026 بأكثر من 13% سنوياً بما يعادل 510.19 مليون دولار، مدعومة بهبوط الواردات من اليابان، لينعكس ذلك على التبادل التجاري بين الدول الخمس واليابان المتراجع 20.28%.

وسجلت 5 دول خليجية فائضاً تجارياً لصالحها مع اليابان في الشهر الماضي بقيمة 4.24 مليار دولار، مقارنة بمسوتها في مارس 2025 البالغ 3.73 مليار دولار، وذلك بحسب إحصائية مستندة لبيانات وزارة المالية اليابانية.

واشتملت الإحصائية على 5 دول خليجية، وهي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، وسلطنة عمان، والتي ترتبط بعلاقات اقتصادية مهمة مع اليابان خاصة فيما يتعلق بتصدير النفط والغاز.

وأظهرت البيانات تسجيل السعودية أكبر قيمة فائض تجاري مع اليابان خليجياً بقيمة 1.97 مليار دولار خلال مارس الماضي، فيما سجلت الكويت الفائض التجاري الأقل خليجياً بنحو 137.15 مليون دولار. وخلال الشهر الماضي، فقد تراجع فائض تجارة دولة قطر وسلطنة عمان مع اليابان بنسبة 30.80% و27.38% على التوالي، بينما ارتفع الفائض التجاري من 3 دول خليجية في مقدمتها السعودية بقفزة 55.38%.

وعلى مستوى التبادل التجاري للدول الخليجية الخمس مع اليابان، فقد تراجع في الشهر المنصرم بنسبة 20.28% عند 6.49 مليار دولار، مقارنة بـ8.15 مليار دولار في مارس 2025.

وبشكل عام، فقد ارتفعت قيمة الفائض التجاري لليابان مع مختلف دول العالم في مارس 2026 بنحو 25.83% عند 4.19 مليار دولار،

المؤشر يتراجع 0.38% فاقداً 31 نقطة عند 8193 نقطة

تباين الأداء يهبط ببورصة مسقط رغم نشاط السيولة

يشهد خلال الفترة المقبلة تحركات متذبذبة تميل إلى النطاق العرضي، في ظل استمرار تأثير العوامل القطاعية وتباين الأداء بين الشركات. كما يترقب المستثمرون نتائج الشركات والتوزيعات السنوية، باعتبارها من أبرز المحفزات التي قد تدعم الثقة وتعيد السيولة إلى الأسهم القيادية.

إضافة إلى ذلك، تظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية، مثل أسعار النفط ومستويات الإنفاق الحكومي، عوامل مؤثرة بشكل مباشر على معنويات السوق، نظراً لارتباط الاقتصاد العماني بهذه المؤشرات. ومن الناحية الفنية، قد يشير هذا التذبذب الحالي إلى مرحلة تجميع، تسبق تحركاً أكثر وضوحاً، ما يجعل الفترة المقبلة مفصلية في تحديد الاتجاه العام، سواء نحو التعافي التدريجي أو استمرار الضغوط ضمن نطاق محدود.

فرص انتقائية في أسهم أخرى تمكنت من تحقيق مكاسب لافتة. هذا التباين يعكس سلوكاً استثمارياً أكثر حذراً، حيث تتجه السيولة نحو الأسهم التي تمتلك محفزات خاصة، سواء تشغيلية أو مالية، في وقت يتراجع فيه الإقبال على بعض الأسهم الثقيلة نتيجة غياب محفزات قوية.

كما يشير الارتفاع الملحوظ في أحجام التداول إلى استمرار نشاط المستثمرين وعدم خروج السيولة من السوق، بل إعادة توزيعها بين الأسهم والقطاعات المختلفة، وهو ما يعزز من فرضية أن السوق لا يزال في حالة إعادة تموضع اتجاه هبوطي حاد. وفي المقابل، فإن تراجع قيمة التداولات نسبياً يعكس تركيز العمليات في أسهم ذات أسعار منخفضة أو تداولات مضاربية قصيرة الأجل.

ويرى محللون أن السوق قد

الأسهم النشطة

وعلى صعيد النشاط، تصدر سهم بنك صحرار الدولي قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم، بعد تسجيله تداولات بلغت 53.57 مليون سهم، ما يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم خلال الجلسة. أما من حيث القيمة، فجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية في الصدارة، بتداولات بلغت 16.07 مليون ريال، ما يشير إلى تركيز السيولة في عدد محدود من الأسهم القيادية.

قراءة السوق

يعكس أداء بورصة مسقط حالة من التباين الواضح بين الضغوط البيعية التي طالت عدداً من الأسهم القيادية، خصوصاً في القطاع المالي والخدمات، مقابل ظهور

خاسرون ورباحون

تصدر سهم صلالة لخدمات الموانئ قائمة الأسهم المتراجعة بنسبة 9.94% ليغلق عند 0.616 ريال، تلاه سهم الأسماك العمانية الذي انخفض بنسبة 7.41% إلى 0.025 ريال. كما تراجع سهم ظفار للسياحة بنسبة 5.05%، وسهم ريسوت للأسمنت بنسبة 3.72%، فيما انخفض سهم الوطنية للمنظفات الصناعية بنسبة 2.86%.

في المقابل، قاد سهم المركز المالي قائمة الرابحين مرتفعاً بنسبة 8.14% ليغلق عند 0.093 ريال، تلاه سهم المطاحن العمانية بنسبة 4.55%. كما سجل سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية مكاسب بنسبة 3.68%، وصعد سهم مسقط للتأمين بنسبة 3.33%، إضافة إلى ارتفاع سهم الكروم العمانية بنسبة 3.03%.

كما هبط قطاع الخدمات بنسبة 0.51%، ما زاد من الضغوط على المؤشر العام. في المقابل، خالف قطاع الصناعة الاتجاه العام مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.74%، مدعوماً بتحسين أداء بعض الأسهم الصناعية. يعكس استمرار الحركة الانتقائية بين الأسهم.

سيولة نشطة

وعلى مستوى التداولات، سجلت أحجام التداول ارتفاعاً قوياً بنسبة 26.73% لتصل إلى 156.32 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ123.35 مليون ورقة مالية في الجلسة السابقة، ما يعكس زيادة ملحوظة في النشاط السوقي.

في المقابل، تراجعت قيمة التداولات بنسبة 2.19% لتبلغ 55.46 مليون ريال، مقابل 56.7 مليون ريال في جلسة أمس، وهو ما يشير إلى تركيز التداولات في أسهم منخفضة القيمة نسبياً.

أغلقت بورصة مسقط تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع ملحوظ، متأثرة بضغط الأسهم القيادية والأداء السلبي لقطاعي المال والخدمات، وذلك رغم تسجيل نشاط قوي في أحجام التداول، ما يعكس استمرار الحركة الانتقائية بين الأسهم.

وتراجع المؤشر الرئيسي «مسقط 30» بنسبة 0.38% ليصل إلى مستوى 8193.24 نقطة، فاقداً 31.62 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الثلاثاء. ويأتي هذا التراجع في ظل ضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم الكبرى، وسط غياب محفزات قوية لدعم الاتجاه الصاعد.

ضغط قطاعي

قاد قطاع المال التراجعات بانخفاض نسبته 0.82%، متأثراً بتراجع عدد من الأسهم المصرفية،

أكثر الشركات انخفاصاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
(% 7.41)	0.025	0.027	1 الأسهم العمانية
(% 5.03)	0.151	0.159	2 مسقط للغازات
(% 3.72)	0.181	0.188	3 ريسوت للأسمنت
(% 2.67)	0.219	0.225	4 بنك ظفار
(% 2.40)	0.122	0.125	5 للدينة تكافل
(% 2.01)	0.292	0.298	6 اسيايد
(% 1.85)	0.266	0.271	7 شركة أوكيو لشبكات الغاز
(% 1.60)	0.184	0.187	8 جلفار للهندسة و المقاولات
(% 1.57)	0.440	0.447	9 أبراج لخدمات الطاقة
(% 1.13)	1.750	1.770	10 فولتامب للطاقة

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
% 4.55	0.575	0.550	1 للمطاحن العمانية
% 3.68	0.788	0.760	2 حديد الجزيرة
% 1.41	0.505	0.498	3 أوكيو للاستكشاف والإنتاج
% 1.35	0.075	0.074	4 مسقط للتمويل
% 0.66	0.307	0.305	5 أوكيو للصناعات الأساسية
% 0.51	0.199	0.198	6 الأنوار لبلاط السراميك
% 0.36	0.281	0.280	7 الجزيرة للخدمات
% 0.27	0.378	0.377	8 النهضة للخدمات
% 0.13	1.522	1.520	9 عمانتيل

بدعم العقار والمال وسط تداولات محدودة

بورصة البحرين تميل للصعود

التداولات عند 583 ألف دينار مع نشاط محدود للسيولة

المؤشر إلى تسجيل مكاسب أكبر، في حين أن استمرارها عند المستويات الحالية قد يبقي السوق ضمن نطاق ضيق.

رؤية مستقبلية

في المجمل، يواصل السوق البحريني تحركاته ضمن نطاق محدود، مع ميل إيجابي طفيف، وسط ترقب المستثمرين لأي تطورات اقتصادية أو نتائج مالية قد تعزز الثقة وتدفع المؤشر إلى مستويات أعلى. وتبقى القطاعات المحرك الرئيسي لاتجاه السوق خلال الفترة المقبلة.

ومن المتوقع أن تستمر التحركات الانتقائية، في ظل غياب محفزات قوية على مستوى السوق ككل، مع إمكانية تحسن الأداء تدريجياً في حال ارتفاع السيولة أو ظهور أخبار إيجابية تتعلق بالشركات أو الاقتصاد المحلي.

نسبي، تسبق عادة تحركات أكثر وضوحاً في حال ظهور محفزات جديدة. كما تشير التحركات الحالية إلى اعتماد المستثمرين على استراتيجيات انتقائية، تركز على الأسهم التي تقدم فرصاً قصيرة أو متوسطة الأجل، بدلاً من الاتجاه نحو السوق ككل.

توازن السيولة

رغم محدودية قيم التداول، فإن توزيع السيولة على عدد من الأسهم يعكس نوعاً من التوازن داخل السوق، حيث لم تتركز التداولات في سهم واحد فقط، بل امتدت إلى أكثر من ورقة مالية، ما يدعم استقرار الأداء العام.

ويُتوقع أن تلعب السيولة دوراً محورياً في تحديد اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة، حيث إن أي تحسن في مستوياتها قد يدفع

سهم عند سعر 0.153 دينار. وجاء سهم بنك السلام في المرتبة الثانية من حيث النشاط، بتداول نحو 794.44 ألف سهم عند سعر 0.210 دينار، كما سجل ارتفاعاً بنسبة 0.96%، ما يعكس تحسن الطلب على السهم.

كما شملت قائمة الرابحين سهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين» الذي ارتفع بنسبة 0.74%، إلى جانب سهم بنك البحرين الوطني الذي صعد بنسبة 0.63%، في مؤشر على تحسن الأداء داخل بعض الأسهم القيادية.

قراءة السوق

يعكس الأداء العام لبورصة البحرين حالة من الاستقرار النسبي، مع ميل طفيف للصعود، مدعوماً بتحركات محدودة في عدد من الأسهم القيادية، مقابل استمرار ضعف السيولة العامة. ويبدو أن السوق يمر بمرحلة هدوء

أسهم العقارات والبنوك تقود المكاسب في جلسة هادئة

لعدة قطاعات رئيسية، في مقدمتها قطاع العقارات الذي سجل تحسناً ملحوظاً، إلى جانب القطاع المالي الذي استفاد من تحركات بعض الأسهم المصرفية، إضافة إلى قطاع الصناعات الذي ساهم بدوره في دعم المؤشر العام.

ويعكس هذا الأداء تعدد مصادر الدعم داخل السوق، رغم محدودية الزخم العام، حيث تعتمد الحركة بشكل أساسي على الأسهم القيادية والمتوسطة التي تمتلك محفزات تشغيلية أو استثمارية.

نشاط الأسهم

تصدر سهم «عقارات السيف» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 9.29%، في أداء لافت يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم، كما جاء في صدارة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول، بعد تسجيله تداولات بلغت 1.64 مليون

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء على ارتفاع طفيف، مدعومة بأداء إيجابي لقطاعات العقارات والقطاع المالي والصناعات، في ظل تداولات محدودة تعكس حالة من الحذر والترقب لدى المستثمرين، مع استمرار التحركات الانتقائية على عدد من الأسهم.

سجل المؤشر العام ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.05% ليغلق عند مستوى 1933 نقطة، مضيفاً مكاسب محدودة تعكس استقراراً نسبياً في اتجاه السوق. ويأتي هذا الأداء في إطار تحركات عرضية تشهد البورصة خلال الفترة الأخيرة، حيث يوازن المستثمرون بين فرص الشراء والضغوط المحدودة.

زخم القطاعات

جاء دعم السوق من أداء إيجابي

أكثر الشركات انخفاصاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
(% 1.12)	0.528	0.534	1 مجموعة جي اف اتش
(% 0.55)	0.910	0.915	2 ألبا

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/22	2026/04/21	الشركة
% 9.29	0.153	0.140	1 عقارات السيف
% 0.96	0.210	0.208	2 بنك السلام
% 0.63	0.480	0.477	3 البحرين الوطني



تحليل الأسهم الأمريكية

مكاسب بداية الجلسة تتبخر تحت ضغط تطورات الشرق الأوسط

وول ستريت تتراجع مع تصاعد القلق الجيوسياسي رغم قوة الأرباح

1 الأسهم الأمريكية تفقد مكاسبها مع عودة التوترات الإقليمية

2 الأسواق تتحرك بين أرباح قوية ومخاطر جيوسياسية مفتوحة

تبايناً واضحاً في أداء الأسهم، حيث ارتفعت أسهم شركة يونايتد هيلث بنسبة 7% بعد إعلانها نتائج أرباح تجاوزت التوقعات ورفعها لتقديراتها السنوية، ما ساهم بشكل ملحوظ في دعم مؤشر داو جونز بإضافة نحو 138 نقطة. في المقابل، تعرضت أسهم شركة أبل لضغوط، حيث تراجعت بنسبة 2.52% بعد إعلانها انتقال القيادة التنفيذية من تيم كوك إلى جون تيرنوس، وهو ما أثار تساؤلات لدى المستثمرين حول مستقبل الشركة في ظل هذا التغيير القيادي.

أما قطاع الطاقة، فقد كان الاستثناء الإيجابي الوحيد داخل مؤشر إس أند بي 500، حيث ارتفع بنسبة 1.31% مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط، في ظل التوترات الجيوسياسية التي دعمت أسعار الخام وزادت من جاذبية أسهم شركات الطاقة.

السياسة النقدية

في واشنطن، استحوذت السياسة النقدية على اهتمام المستثمرين، مع متابعة جلسة الاستماع الخاصة بمرشح الرئيس دونالد ترامب لرئاسة الاحتياطي الفيدرالي، كيفن وورش. وخلال الجلسة، أكد وورش أنه لم يقدم أي التزامات بشأن خفض أسعار الفائدة، مشدداً على ضرورة الحفاظ على استقلالية البنك المركزي.

ورغم ذلك، لا تزال حالة الجدل السياسي قائمة، حيث يواجه ترشيحه معارضة من بعض أعضاء مجلس الشيوخ، الذين لوحوا بإمكانية عرقلة ترشيحته. ويعكس هذا الجدل انقساماً أوسع حول مستقبل السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وهو ما يضيف طبقة إضافية من عدم اليقين إلى الأسواق المالية.

صورة التداول

تعكس بيانات السوق صورة مختلطة تميل إلى السلبية، حيث تفوقت الأسهم المتراجعة على المرتفعة بنسبة 2.67 إلى 1 في بورصة نيويورك، وبنسبة 2.53 إلى 1 في ناسداك، ما يشير إلى اتساع نطاق البيع في السوق. وفي الوقت نفسه، سجلت المؤشرات 50 قمة سنوية جديدة مقابل 4 قيعان فقط ضمن مؤشر إس أند بي 500، وهو ما يعكس وجود قوة كامنة في بعض الأسهم، رغم التراجع العام. وبلغ حجم التداول نحو 18.08 مليار سهم، وهو مستوى قريب من متوسط 20 يوماً البالغ 18.4 مليار سهم، ما يشير إلى استمرار النشاط عند مستويات طبيعية مع ميل واضح نحو الحذر.



الاقتصادية، ما يعكس أن الأسواق في الوقت الراهن تعطي وزناً أكبر للعوامل الجيوسياسية مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية التقليدية.

زخم الأرباح

في المقابل، لا تزال أرباح الشركات تمثل أحد أبرز مصادر الدعم للأسواق، إذ تشير البيانات إلى توقعات بنمو أرباح الشركات بنحو 14% خلال الربع الأول، وهو معدل قوي يعكس تحسن الأداء التشغيلي في العديد من القطاعات، خاصة التكنولوجية. كما عززت المؤسسات المالية الكبرى هذه النظرة الإيجابية، حيث قام بنك JPMorgan برفع توقعاته لمؤشر إس أند بي 500 بنهاية العام، مستنداً إلى الأداء القوي لشركات التكنولوجيا واستمرار الزخم في قطاع الذكاء الاصطناعي. ويعد هذا القطاع أحد المحركات الرئيسية للأسواق في السنوات الأخيرة، في ظل الاستثمارات الضخمة والتطورات السريعة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، أعلنت شركة أمازون عن استثمار يصل إلى 25 مليار دولار في شركة أنثروبنيك، في خطوة تعكس استمرار سباق الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي باتت تمثل أحد أهم روافع النمو في الاقتصاد الرقمي العالمي.

تحركات الأسهم

وعلى صعيد الشركات، عكست التداولات

المكاسب بالكامل. ويعكس هذا التحول السريع حالة الحساسية المفرطة لدى المستثمرين تجاه أي أخبار أو تطورات، وهو ما يزيد من حدة التقلبات اليومية في الأسواق.

دعم اقتصادي

ورغم الضغوط، أظهرت البيانات الاقتصادية الأمريكية صورة أكثر إيجابية، حيث أعلنت وزارة التجارة ارتفاع مبيعات التجزئة في مارس بنسبة 1.7%، متجاوزة توقعات المحللين التي كانت تشير إلى نمو بنسبة 1.4%، ويعكس هذا الأداء استمرار قوة الطلب الاستهلاكي، الذي يمثل أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الأمريكي. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع أسعار الو قود نتيجة التوترات الجيوسياسية، إضافة إلى قفزة ملحوظة في إنفاق المستهلكين في محطات الوقود. ومع ذلك، لم تكن هذه البيانات كافية لدعم الأسواق، حيث طغت المخاوف السياسية على التأثير الإيجابي للأرقام

وأضاف أن الافتراض بأن الوضع قد يتجه بسهولة نحو الاستقرار يبدو غير واقعي في ظل المعطيات الحالية، ما يعني أن الأسواق ستظل عرضة لتقلبات مفاجئة مع كل تطور جديد، سواء كان سياسياً أو عسكرياً.

أداء المؤشرات

على مستوى الأداء، أنهت المؤشرات الرئيسية تعاملاتها على تراجع ملحوظ، حيث فقد مؤشر داو جونز الصناعي 293.18 نقطة، بما يعادل 0.59%، ليغلق عند 49,149.38 نقطة. كما تراجع مؤشر إس أند بي 500 بنحو 45.13 نقطة، أو 0.63%، ليصل إلى 7,064.01 نقطة، في حين انخفض مؤشر ناسداك المركب 144.43 نقطة، أو 0.59%، ليغلق عند 24,259.96 نقطة. ويكتسب هذا التراجع أهمية خاصة بالنظر إلى أن الأسواق كانت قد سجلت مكاسب خلال الجلسة، حيث ارتفع مؤشر إس أند بي 500 بنسبة وصلت إلى 0.4%، قبل أن يتخلى عن هذه

تراجعت الأسهم الأمريكية في ختام تعاملات الثلاثاء، في انعكاس مباشر لحالة القلق المتزايدة التي تسيطر على المستثمرين، بعدما تبخرت المكاسب المبكرة التي تحققت في بداية الجلسة تحت ضغط تجدد المخاوف الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وجاء هذا التراجع رغم انطلاقاً قوية للأسواق مدفوعة بنتائج أرباح إيجابية للشركات، ما يعكس بوضوح حجم التناقض الذي تعيشه الأسواق حالياً بين أساسيات اقتصادية متينة ومخاطر سياسية يصعب التنبؤ بمسارها.

في بداية التداولات، بدت المؤشرات الأمريكية في مسار صاعد، مستفيدة من موجة تفاؤل واسعة بشأن أداء الشركات، إلا أن هذا الزخم لم يدم طويلاً، حيث سرعان ما انقلب الاتجاه مع تصاعد القلق بشأن الحرب في المنطقة، وزادت التقارير التي تحدثت عن إمكانية انخراط إيران في محادثات مع الولايات المتحدة في باكستان، بشروط تتعلق بتخلي واشنطن عن سياسة الضغط، من حالة الترقب، في حين عمق إلغاء زيارة نائب الرئيس الأميركي جيه دي فانس إلى باكستان حالة عدم اليقين، ما دفع المستثمرين إلى تقليص مراكزهم واللجوء إلى الحذر.

تذبذب السوق

تعكس تحركات الأسواق الحالية حالة من التذبذب العميق، حيث تتحرك المؤشرات بين موجات شراء مدفوعة بالتفاؤل الاقتصادي، وعمليات بيع ناتجة عن القلق السياسي، ويرى محللون أن هذه الازدواجية ستظل قائمة في الأجل القصير، في ظل غياب وضوح بشأن المسار الجيوسياسي، رغم وجود إشارات إيجابية على صعيد أرباح الشركات والنشاط الاقتصادي.

وأوضح توماس مارتين، كبير مديري المحافظ الاستثمارية في شركة GLOBALT Investments، أن الأسواق تواجه معادلة معقدة، حيث تقف أرباح الشركات القوية وتوقعات النمو الاقتصادي في مواجهة مخاطر جيوسياسية غير مسومة، وأشار إلى أن العامل الأكثر غموضاً في هذه المعادلة هو مسار الأزمة مع إيران، مؤكداً أن عدم وضوح هذا المسار يجعل من الصعب على المستثمرين بناء توقعات مستقرة أو اتخاذ قرارات طويلة الأجل بثقة.

جدول بأداء أهم 15 شركة أمريكية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بويج	219.16	225.66	218.90	-5.92	-2.63%	7.57M	21/04
مجموعة شيفرون	185.98	186.37	182.34	+2.73	+1.49%	9.8M	21/04
شركة كاتربيلر	800.45	820.20	797.79	+2.05	+0.26%	2.29M	21/04
مجموعة مايكروسوفت	424.16	427.18	417.20	+6.09	+1.46%	32.05M	21/04
شركة والت ديزني	104.29	106.88	103.97	-2.01	-1.89%	7.78M	21/04
شركة سيسكو سيستمز	89.70	89.80	87.16	+1.99	+2.27%	18.65M	21/04
مجموعة غولدمان ساكس إنك	926.55	952.01	922.54	-15.19	-1.61%	1.77M	21/04
جي بي مورغان تيمس وشركاه	313.00	320.24	312.75	-3.99	-1.26%	7.08M	21/04
شركة كوكا كولا	74.70	75.53	74.61	-0.78	-1.03%	11.81M	21/04
شركة ماكдонаلدز	301.84	306.15	300.97	-5.10	-1.66%	2.71M	21/04
شركة ميرك اند كو	112.56	116.53	111.91	-4.54	-3.88%	12.77M	21/04
مجموعة 3 إم	148.47	158.14	146.86	-2.93	-1.94%	7.23M	21/04
أبل	266.17	272.80	265.40	-6.88	-2.52%	50.21M	21/04
شركة أمازون دوت كوم	249.91	255.09	249.10	+1.63	+0.66%	42.92M	21/04
شركة أمجن	344.86	350.23	340.06	-5.30	-1.51%	2.07M	21/04

حالة من التوازن الهش

في المحصلة، تعكس تحركات وول ستريت حالة من التوازن الهش بين عوامل الدعم الاقتصادي القوية والمخاطر الجيوسياسية المتصاعدة. فبينما توفر أرباح الشركات والبيانات الاقتصادية أرضية صلبة للأسواق، تبقى التطورات السياسية العامل الأكثر تأثيراً في توجيه الاتجاهات قصيرة الأجل. ويبدو أن المستثمرين سيواصلون التحرك بحذر خلال الفترة المقبلة، في ظل غياب وضوح بشأن مسار التوترات في الشرق الأوسط، إلى جانب استمرار الجدل حول السياسة النقدية الأمريكية. وبين هذين العاملين، ستظل الأسواق عرضة لتقلبات سريعة، ما يجعل المرحلة الحالية واحدة من أكثر الفترات حساسية وتعقيداً في المشهد المالي العالمي.

التكنولوجيا تقود الصعود والاقتصاد يختبر التوازن

الأسواق الآسيوية تتفوق وأوروبا تترقب مسار المخاطر الجيوسياسية

1 نيكاي يسجل أعلى إغلاق تاريخي بدعم أسهم التكنولوجيا الثقيلة

2 سوفت بنك وأدفانتست تقودان مكاسب الذكاء الاصطناعي في اليابان



تشهد الأسواق العالمية مرحلة استثنائية من التوازن غير التقليدي، حيث تتعايش موجات الصعود القياسي مع مستويات مرتفعة من المخاطر الجيوسياسية، في مشهد يعكس تحولا عميقا في طريقة تفاعل المستثمرين مع الأزمات. وفي هذا السياق، سجلت الأسهم اليابانية إنجازا تاريخيا جديدا مع بلوغ مؤشر نيكاي أعلى مستوى إغلاق على الإطلاق، في إشارة واضحة إلى استمرار الزخم الصعودي رغم الضبابية المحيطة بالاقتصاد العالمي. وأغلق مؤشر نيكاي مرتفعا بنسبة 0.4% عند 59585.86 نقطة، بعد جلسة شديدة التقلب بدأت بانخفاض بلغ 0.6% قبل أن يتحول الاتجاه نحو الصعود في النصف الثاني من التداولات. ويعكس هذا التحول السريع حساسية السوق الشديدة للتغيرات اللحظية، لكنه في الوقت ذاته يعكس وجود طلب استثماري قوي عند مستويات الانخفاض، ما يدعم استمرار الاتجاه العام. غير أن الصورة تصبح أكثر تعقيدا عند النظر إلى مؤشر تويكس الأوسع نطاقا، الذي تراجع بنسبة 0.7%، في دلالة واضحة على أن الصعود ليس شاملا، بل يتركز في شريحة ضيقة من السوق. وهذه الظاهرة، التي تتكرر في عدد من الأسواق العالمية، تشير إلى أن الارتفاعات الحالية تعتمد بشكل كبير على أداء عدد محدود من الشركات القيادية.

زخم التكنولوجيا

يواصل قطاع التكنولوجيا لعب الدور المحوري

في دفع الأسواق نحو مستويات قياسية، حيث أصبحت الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بمثابة «محرك النمو الجديد» للاقتصاد العالمي. ويظهر ذلك بوضوح في أداء أسهم مثل سوفت بنك وأدفانتست، التي استفادت من الطلب المتزايد على البنية التحتية الرقمية والرقائق الإلكترونية. اللافت في هذا السياق أن موجة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لم تعد مجرد اتجاه مؤقت، بل أصبحت تحولا هيكليا يعيد تشكيل الاقتصاد العالمي. فالشركات الكبرى تضخ مليارات الدولارات في هذا المجال، ليس فقط لتحسين الكفاءة، بل لخلق نماذج أعمال جديدة بالكامل. ومع ذلك، فإن هذا الزخم يحمل في طياته مخاطر كاملة، حيث ترتفع التقييمات السوقية بشكل متسارع استنادا إلى توقعات مستقبلية قد تكون مبالغاً فيها. وفي حال تباطؤ وتيرة النمو أو ظهور منافسة جديدة، قد تتعرض هذه التقييمات لضغوط حادة، ما قد ينعكس على الأسواق بشكل أوسع.

ضيق السوق

رغم تسجيل المؤشرات مستويات قياسية، فإن البيانات الداخلية تكشف عن ظاهرة مقلقة نسبيا، تتمثل في «ضيق السوق»، حيث يتركز الصعود في عدد محدود من الأسهم، بينما تتراجع غالبية الأسهم الأخرى. فقد ارتفع 41 سهما فقط ضمن مؤشر نيكاي، مقابل انخفاض 182 سهما، ما يعكس

ضعفاً في اتساع قاعدة الارتفاع. هذا النمط يشير إلى أن المستثمرين يفضلون التركز في الشركات الكبرى ذات السيولة العالية، بدلا من توزيع استثماراتهم عبر قطاعات متعددة. ورغم أن هذا السلوك قد يعزز استقرار السوق على المدى القصير، فإنه يزيد من هشاشته على المدى المتوسط، حيث تصبح المؤشرات أكثر اعتمادا على أداء عدد محدود من الأسهم. كما أن هذا التركيز قد يؤدي إلى تضخيم التقلبات، إذ أن أي تراجع في الأسهم القيادية يمكن أن يؤدي إلى هبوط حاد في المؤشرات، حتى لو كانت بقية السوق مستقرة نسبيا.

ضغط السياسة

في الخلفية، لا تزال الجغرافيا السياسية تمثل عاملا حاسما في تشكيل توقعات المستثمرين، رغم أن تأثيرها يبدو أقل وضوحا في تحركات الأسعار اليومية. فقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تمديد وقف إطلاق النار مع إيران، في خطوة تهدف إلى تهدئة التوترات وإتاحة المجال للمحادثات. غير أن هذه الخطوة، رغم أهميتها، لم تنه حالة عدم اليقين، حيث لم يصدر تأكيد واضح من الأطراف الأخرى بشأن الالتزام بها. كما أن استمرار الحصار البحري واحتمال بقاء مضيق هرمز تحت القيود يضيفان بعدا جديدا من المخاطر، خصوصا فيما يتعلق بإمدادات الطاقة.

وفي هذا السياق، تبدو الأسواق وكأنها تتبنى «تفاؤلا حذرا»، حيث تتفاعل إيجابيا مع الأخبار الجيدة، لكنها تبقى مستعدة لإعادة تسعير المخاطر بسرعة في حال تدهور الأوضاع.

تفاؤل أوروبي

في أوروبا، جاءت التحركات أكثر توازنا، حيث سجلت الأسواق مكاسب محدودة تعكس تحسنا في المعنويات دون الانجرار إلى موجة تفاؤل مفرطة. فقد ارتفع مؤشر ستوكس 600 بنسبة 0.3%،

بينما سجلت المؤشرات الرئيسية مكاسب طفيفة. هذا الأداء يعكس إدراك المستثمرين الأوروبيين لحساسية المنطقة تجاه أسعار الطاقة، حيث تعتمد أوروبا بشكل كبير على الواردات، ما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات السوق العالمية. كما أن الاقتصاد الأوروبي لا يزال يواجه تحديات هيكليّة، من بينها تباطؤ النمو وارتفاع تكاليف الإنتاج، ما يحد من قدرة الأسواق على تحقيق صعود قوي ومستدام.

تباين القطاعات

يبرز التباين بين القطاعات كأحد أهم ملامح المرحلة الحالية، حيث تتجه الاستثمارات نحو القطاعات المرتبطة بالنمو، مثل الصناعة والتكنولوجيا، في حين تتراجع القطاعات المرتبطة بالاستهلاك.

وقد قاد القطاع الصناعي المكاسب بارتفاع بلغ 1%، مستفيدا من التوقعات بتحسين النشاط الاقتصادي، في حين تراجع قطاع السلع الشخصية والمنزلية، ما يعكس ضغوطا على الإنفاق الاستهلاكي. كما أن تحركات الأسهم الفردية أصبحت أكثر تأثيرا، حيث يمكن لنتائج شركة واحدة أن تغير اتجاه السوق، وهو ما يعكس أهمية التحليل الأساسي في ظل بيئة تتسم بالتعقيد والتقلب.

معادلة معقدة

في المحصلة، تتحرك الأسواق العالمية ضمن معادلة معقدة تجمع بين عوامل دعم قوية ومخاطر قائمة. فمن جهة، يوفر زخم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي أرضية صلبة للنمو، ومن جهة أخرى، تظل التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة عوامل ضغط محتملة.

ويبدو أن المستثمرين باتوا أكثر ميلا إلى تجاهل المخاطر قصيرة الأجل، والتركيز على التوقعات طويلة الأجل، وهو ما يفسر استمرار الصعود رغم التحديات. لكن هذا السلوك قد يحمل في طياته مخاطر، حيث قد يؤدي إلى تراكم اختلالات تظهر

لاحقا بشكل مفاجئ. وفي ظل هذه الظروف، تصبح إدارة المخاطر أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث لم يعد كفايا الاعتماد على الاتجاه العام للسوق، بل أصبح من الضروري فهم العوامل الكامنة وراء هذا الاتجاه.

تحول السوق

ما يميز المرحلة الحالية في الأسواق العالمية لم يعد فقط مستويات الأسعار القياسية أو سرعة التعافي من الصدمات، بل التحول العميق في سلوك المستثمرين وطبيعة اتخاذ القرار الاستثماري. فقد انتقلت الأسواق تدريجيا من نمط التفاعل الفوري مع الأخبار والأحداث، إلى نمط أكثر اعتمادا على التوقعات المستقبلية والتفسير الاستباقي، حيث يتم استيعاب الصدمات بسرعة، بل وفي بعض الأحيان تجاهلها إذا لم تُغير المسار طويل الأجل للنمو.

هذا التحول يعكس درجة من «نضج الأسواق»، مدفوعة بعدة عوامل، أبرزها وفرة السيولة خلال السنوات الماضية، وتطور أدوات التحليل، ودور المستثمر المؤسسي الذي يميل إلى تبني استراتيجيات طويلة الأجل. كما لعبت التكنولوجيا، خصوصا في تسريع استيعاب المعلومات وتحليل البيانات، دورا محوريا في تسريع استيعاب المعلومات وتحليلها إلى قرارات استثمارية شبه فورية.

لكن في المقابل، فإن هذا النضج الظاهري يخفي حساسية متزايدة، حيث أصبحت الأسواق أكثر اعتمادا على «توقعات المستقبل» بدلا من «واقع الحاضر». وهذا يعني أن أي تعديل حتى لو كان طفيفا في هذه التوقعات، سواء فيما يتعلق بأسعار الفائدة، أو نمو الأرباح، أو مسار الاقتصاد العالمي، يمكن أن يؤدي إلى تحركات حادة ومفاجئة في الأسعار.

بمعنى آخر، لم تخف التقلبات من الأسواق، بل تغير مصدرها. فبدلا من أن تكون نتيجة أحداث مباشرة، أصبحت مرتبطة بإعادة تقييم مستمرة للتوقعات. وهذا يخلق بيئة تبدو مستقرة ظاهريا، لكنها في الواقع تحمل درجة عالية من القابلية للتقلب، خصوصا في ظل تركيز الاستثمارات في قطاعات محددة مثل التكنولوجيا.

مفترق طرق استراتيجي

العالمية وقدرتها على التكيف مع الأزمات عززت ثقة المستثمرين في قدرة الأسواق على تجاوز الصدمات.

لكن في المقابل، تظل المخاطر قائمة، بل ومتعددة الأبعاد. فالتوترات الجيوسياسية، خاصة في مناطق حساسة مثل الشرق الأوسط، قد تتحول بسرعة إلى صدمات اقتصادية عبر قنوات الطاقة والتجارة.

كما أن السياسات النقدية لا تزال في مرحلة دقيقة، حيث تحاول البنوك المركزية تحقيق توازن صعب بين السيطرة على التضخم والحفاظ على النمو.

في المحصلة، تقف الأسواق العالمية اليوم عند مفترق طرق استراتيجي، حيث تتقاطع ثلاثة محاور رئيسية: الابتكار التكنولوجي، والديناميكيات الاقتصادية، والتوترات الجيوسياسية. وكل محور من هذه المحاور قادر بمفرده على تغيير اتجاه الأسواق، فما يملك عندما تتداخل جميعها في وقت واحد.

فعلى الجانب الإيجابي، يوفر التقدم التكنولوجي وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي قاعدة صلبة لنمو طويل الأجل، مدعوما بارتفاع الإنتاجية وتوسع نماذج الأعمال. كما أن مرونة الشركات



تحولات عميقة في سلوك المستثمرين الشباب تعيد رسم العلاقة مع الأسواق

هل يغيّر جيل Z قواعد الاستثمار العالمي؟

1 مديرو الأصول يسعون لاستعادة ثقة المستثمرين الشباب

2 جيل Z يعيد تعريف العلاقة بين الأخلاق والأسواق المالية

3 دعوة لبناء الثروة بعيداً عن عقلية الاستثمار السريع



السابقة، بل كقوة جديدة تحمل معها منظومة مختلفة من القيم والتوقعات، تمتد من النظرة إلى المخاطر، إلى العلاقة بين الربح والمسؤولية، وصولاً إلى طريقة التفاعل مع الأدوات المالية والتكنولوجية.

هذا الجيل نشأ في بيئة رقمية بالكامل، وشهد أزمات مالية وجيوسياسية متلاحقة في سن مبكرة، ما جعله أكثر حساسية للمخاطر وأكثر تشكيكاً في المؤسسات التقليدية. ونتيجة لذلك، لم يعد الاستثمار بالنسبة له مجرد وسيلة لتحقيق العائد، بل أصبح أيضاً وسيلة للتعبير عن القناعات، سواء من خلال تجنب قطاعات معينة أو دعم أخرى تتماشى مع قيمه.

وفي المقابل، تجد المؤسسات المالية نفسها أمام تحدٍ مزدوج: من جهة، ضرورة التكيف مع هذه التغيرات عبر تقديم منتجات أكثر شفافية ومرونة، ومن جهة أخرى، الحفاظ على الأسس التقليدية للاستثمار التي أثبتت فعاليتها على مدى عقود. وهذا التوازن ليس سهلاً، خاصة في ظل تسارع التغيرات التكنولوجية وتزايد المنافسة من منصات استثمار جديدة.

أداءً هذا العام كانت في دول مستوردة للطاقة، وهو ما يتعارض مع التوقعات التقليدية. فقد سجلت أسواق مثل كوريا الجنوبية وتايوان مكاسب كبيرة، مدفوعة بعوامل داخلية مثل قوة قطاع التكنولوجيا والتدفقات الاستثمارية، وليس فقط بالعوامل الخارجية. وهذا الأداء يعكس أن الأسواق أصبحت أكثر تعقيداً، ولم تعد تتحرك وفق معادلات بسيطة تربط بين أسعار الطاقة والنمو الاقتصادي. كما يشير إلى أن الفرص الاستثمارية قد تظهر في أماكن غير متوقعة، وهو ما يعزز أهمية التنوع والبحث العميق في بناء المحافظ الاستثمارية.

تغير تدريجي في سلوك المستثمرين في المحصلة، لا يعكس المشهد الحالي مجرد تغير تدريجي في سلوك المستثمرين، بل يشير إلى تحول أعمق في طبيعة النظام المالي العالمي نفسه. فجيل Z لا يدخل الأسواق كامتداد طبيعي للأجيال

مرونة الأسواق في موازاة هذه التحولات، أظهرت الأسواق العالمية قدرة لافتة على الصمود رغم التوترات الجيوسياسية المستمرة، خصوصاً الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى. فقد تمكنت الأسهم العالمية من تعويض خسائرها والعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، في إشارة إلى أن المستثمرين باتوا أقل حساسية للأحداث السياسية قصيرة الأجل.

ويعكس هذا السلوك تحولاً في طريقة التفكير، حيث يركز المستثمرون بشكل متزايد على التوقعات المستقبلية بدلاً من ردود الفعل الفورية. فبدلاً من البيع عند كل أزمة، باتت الأسواق تميل إلى تقييم تأثير الأحداث على الأرباح والنمو على المدى المتوسط والطويل، وهو ما يفسر سرعة التعافي في كثير من الأحيان.

تفوق الأسواق ومن اللافت أن بعض أفضل الأسواق

أدوات استثمار غير تقليدية. كما أن نسبة كبيرة من غير المستثمرين الشباب أرجعت ابتعادها عن الأسواق إلى انعدام الثقة، وهو ما يشير إلى أن المشكلة ليست في غياب الاهتمام، بل في غياب القنوات التي تلبى توقعاتهم.

العدمية المالية في هذا السياق، برزت ظاهرة «العدمية المالية» كاتجاه فكري متنامٍ بين بعض الشباب، تقوم على رفض فكرة بناء الثروة عبر المسارات التقليدية، ويعكس هذا الاتجاه شعوراً بالإحباط من النظام المالي، واعتقاداً بأن فرص تحقيق الثروة أصبحت غير متكافئة أو بعيدة المنال.

ورغم أن هذا التيار لا يزال محدوداً، فإنه يحمل دلالات مهمة، إذ يشير إلى وجود فجوة نفسية وثقافية بين الجيل الجديد والنظام المالي القائم. وفي المقابل، تظهر البيانات أن الغالبية العظمى من الشباب لا تزال مستعدة للاستثمار، بشرط توفر بيئة أكثر شفافية وعدالة، ما يعني أن استعادة الثقة قد تكون العامل الحاسم في إعادة دمج هذا الجيل في الأسواق.

عالية من التقلب وتعتمد بشكل كبير على توقيت الدخول والخروج، وهو أمر معقد حتى بالنسبة للمحترفين. ودعا إلى تبني نهج أكثر عمقاً يقوم على بناء محافظ استثمارية متنوعة، ودراسة الشركات من حيث نماذج أعمالها وقدرتها على تحقيق أرباح مستدامة. كما أشار إلى أهمية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التحليل، ولكن كوسيلة للفهم وليس كأداة للمضاربة السريعة. فالمشكلة، كما يراها، ليست في التكنولوجيا نفسها، بل في الطريقة التي نستخدم بها.

أزمة الثقة

لكن هذه الدعوات تصطدم بواقع يمثل في تراجع ثقة جيل Z بالمؤسسات المالية التقليدية. فوفقاً لتقارير دولية، شهدت هذه الثقة تراجعاً ملحوظاً خلال العامين الماضيين، في ظل شعور متزايد لدى الشباب بأن هذه المؤسسات لا تمثل مصالحهم أو لا تتسم بالشفافية الكافية. وهذا التراجع في الثقة لا يعني بالضرورة عزوفاً كاملاً عن الاستثمار، بل يعكس رغبة في البحث عن بدائل، سواء من خلال منصات رقمية جديدة أو

تشهد أسواق المال العالمية تحولاً تدريجياً لكنه عميق في طبيعة المستثمرين، مع دخول جيل Z إلى المشهد الاستثماري بقواعد مختلفة جذرياً عن الأجيال السابقة. وفي هذا السياق، دعا الرئيس التنفيذي لشركة Capital Group، مايك غيتلين، المستثمرين الشباب إلى تبني رؤية طويلة الأجل لبناء الثروة، محذراً من التعامل مع الاستثمار كـ«هواية» أو نشاط قائم على المضاربة السريعة. هذه الدعوة لا تعكس فقط نصيحة تقليدية، بل تأتي في لحظة مفصلية تحاول فيها المؤسسات المالية إعادة تعريف دورها أمام جيل يرفض القواعد القديمة ويعيد صياغة أولوياته. وخلال مشاركته في مؤتمر «CNBC Converge Live» في سنغافورة، سلط غيتلين الضوء على فجوة واضحة في طريقة التفكير بين الأجيال، عندما استعرض موقفاً لأحد الحضور أشار فيه إلى أن أبناء المراهقين اعترضوا على تحويل استثماراته من الذهب إلى النفط، معتبرين ذلك شكلاً من «الريح من الحرب». ولم يكن هذا الموقف فريداً، بل عكس توجهاً واسعاً، إذ أظهر استطلاع غير رسمي داخل مدرسة أن نحو 80% من طلاب جيل Z يتبنون الموقف نفسه، وهو ما يعكس تحولاً جوهرياً في العلاقة بين الاستثمار والقيم الأخلاقية.

تحول القيم

هذا التحول لا يمكن النظر إليه كظاهرة عابرة، بل يمثل إعادة تعريف عميقة لمفهوم الاستثمار نفسه. فجيل Z لا يرى الأسواق مجرد وسيلة لتحقيق الربح، بل كمنصة يجب أن تتسم مع منظومة قيمه، بما في ذلك القضايا البيئية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي، فإن رفض الاستثمار في النفط أو القطاعات المرتبطة بالزراعات يعكس توجهاً أوسع نحو الاستثمار المسؤول، الذي يوازن بين العائد المالي والأثر الأخلاقي.

ويضع هذا التحول المؤسسات المالية أمام تحدٍ حقيقي، إذ لم يعد كافياً تقديم منتجات تحقق عوائد مرتفعة، بل بات من الضروري أيضاً إقناع المستثمرين الشباب بأنها تتماشى مع قيمهم. وهذا يعني أن مفهوم «العائد» نفسه بدأ يتغير، ليشمل أبعاداً غير مالية مثل الاستدامة والحوكمة وتأثير الاستثمار على المجتمع.

إعادة التوجيه

في مواجهة هذه التحولات، شدد غيتلين على ضرورة إعادة توجيه اهتمام الجيل الجديد نحو الأساسيات، مؤكداً أن الاستثمار في السلع مثل الذهب أو النفط ليس الخيار الأمثل لمن يسعى لبناء ثروة على مدى 50 أو 75 عاماً. فهذه الأسواق تتسم بدرجة

4 الاستثمار طويل الأجل يعود إلى الواجهة في ظل التقلبات

5 الذكاء الاصطناعي أداة جديدة لفهم الأسواق لا ملاحقتها

6 الأسواق العالمية تظهر مرونة رغم التوترات الجيوسياسية

7 أسعار النفط تبقى العامل الحاسم في مسار الاقتصاد العالمي

عامل النفط

النمو الاقتصادي ويضغط على الأسواق المالية، أو التريث، وهو ما قد يسمح للتضخم بالترسخ لفترة أطول. وكلا الخيارين يحمل مخاطر واضحة، ما يجعل أسعار النفط بمثابة «مفتاح التوازن» الذي قد يحدد مسار السياسات الاقتصادية عالمياً. كما أن هذا السيناريو قد يدفع الأسواق

من التضخم المرتبط بالطاقة يُعد أكثر تعقيداً، لأنه لا ينتج عن طلب قوي فقط، بل عن صدمة في جانب العرض، ما يجعل معالجته أكثر صعوبة بالنسبة للبنوك المركزية. وفي هذه الحالة، تجد البنوك المركزية نفسها أمام معادلة صعبة: إما رفع أسعار الفائدة لكبح التضخم، وهو ما قد يبطئ

النمو الاقتصادي ويضغط على الأسواق المالية، أو التريث، وهو ما قد يسمح للتضخم بالترسخ لفترة أطول. وكلا الخيارين يحمل مخاطر واضحة، ما يجعل أسعار النفط بمثابة «مفتاح التوازن» الذي قد يحدد مسار السياسات الاقتصادية عالمياً. كما أن هذا السيناريو قد يدفع الأسواق

من التضخم إلى الاستهلاك، وصولاً إلى قرارات السياسة النقدية والاستثمار. ففي حال استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة لفترة طويلة، فإن ذلك سيترجم سريعاً إلى ضغوط تضخمية متزايدة، خاصة في الاقتصادات المستوردة للطاقة، حيث ترتفع كلفة السلع والخدمات بشكل مباشر وغير مباشر. هذا النوع

ورغم هذه الإيجابيات التي تظهرها الأسواق العالمية من حيث المرونة والقدرة على امتصاص الصدمات، يبقى مسار أسعار النفط العامل الأكثر حساسية وتأثيراً في تحديد اتجاه الاقتصاد العالمي خلال المرحلة المقبلة. فأسعار الطاقة لا تؤثر فقط على تكاليف الإنتاج والنقل، بل تمتد تداعياتها إلى كل مفاصل الاقتصاد،

الارتفاع القياسي يهدد استقرار الاقتصاد العالمي



هل

تنفجر

قنبلة الديون العالمية وتفجر أزمة مالية كبرى؟

يشهد الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة تحولات عميقة تعيد إلى الأذهان ملامح الأزمات المالية الكبرى، في ظل تزايد المؤشرات التي توحى باحتمالات اضطراب واسع النطاق. وبينما تبدو الأسواق مستقرة ظاهرياً، مدفوعة بزهو قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، فإن التراكمات الهيكلية، وعلى رأسها تضخم الديون السيادية، تضع النظام المالي العالمي أمام اختبار حقيقي قد يعيد رسم قواعده بالكامل خلال السنوات المقبلة. إننا لا نتحدث هنا عن مجرد دورة اقتصادية هابطة، بل عن احتمالية «صدع سيادي» يطال العمود الفقري للنظام النقدي الدولي.

انفجار الديون.. القنبلة الموقوتة في قلب النظام

أحد أبرز المؤشرات التي تثير القلق يتمثل في الارتفاع غير المسبوق لمستويات الدين العام، خصوصاً في الاقتصادات الكبرى التي كانت تُعد تاريخياً «الملاذات الآمنة». فقد تجاوز الدين القومي الأمريكي حاجز 39 تريليون دولار، وهو رقم يتجاوز بكثير حجم الناتج المحلي الإجمالي (نحو 125%). وإذا قارنا هذا الوضع بعام 2007، حيث كانت النسبة لا تتجاوز 60%، ندرك حجم الفجوة التي اتسعت في أقل من عقدين.

هذا الارتفاع ليس مجرد رقم عابر، بل هو نتاج مسار طويل من «الإدمان» على العجز المالي. السياسات التوسعية التي انتهجتها الإدارات المتعاقبة، بدءاً من حزم الإنقاذ بعد أزمة 2008، وصولاً إلى الإنفاق الهائل خلال جائحة كورونا، وتمرير تخفيضات ضريبية غير مموّلة، أدت جميعها إلى تضخم الالتزامات الحكومية بوتيرة تفوق قدرة الاقتصاد على النمو الحقيقي. المشكلة تكمن في أن هذا الدين لم يُستخدم دائماً في استثمارات إنتاجية ترفع الكفاءة الكلية للاقتصاد، بل ذهب جزء كبير منه لتمويل استهلاك جاري و«سداد فوائد ديون سابقة».

اختلال الاستدامة وفجوة النمو

تكمن الخطورة الحقيقية ليس في

ملامح هذه الأزمة المفترضة:

1. عدوى الديون: تبدأ بدولة متوسطة القوة وتنتقل بسرعة للاقتصادات الكبرى نظراً لتشابك النظام المالي.
2. جفاف السيولة: توقف المصارف عن إقراض خوفاً من انهيار قيمة السندات الحكومية التي تملأ محافظها.
3. اضطرابات اجتماعية: نتيجة اضطراب الحكومات لفرض سياسات تقشف قاسية أو نتيجة التضخم المفرط الذي يلتهم المدخرات.

● بيانات اقتصادية تظهر دخول الاقتصاد في ركود تقني مفاجئ.

تحولات الدولار وفقدان «القدسية» المالية

يُعد الدولار الأمريكي حجر الأساس في النظام المالي العالمي، حيث يمثل عملة الاحتياط الأولى والعملة الرئيسية للتجارة الدولية. لكن استمرار تراكم الدين الأمريكي يطرح تساؤلات وجودية حول «الثقة».

تاريخياً، كانت سندات الخزينة الأمريكية تُعتبر «الأصول الخالية من المخاطر» (Risk-Free Assets)، ولكن، إذا بدأت الأسواق والبنك المركزية العالمية (مثل الصين والهند ودول الخليج) في التشكيك في قدرة واشنطن على الوفاء بالتزاماتها دون خفض قيمة عملتها، فقد تشهد عمليات تخارج جماعية من هذه السندات. تراجع الطلب على السندات سيؤدي لرفع الفائدة بشكل أكبر، مما يعيق الأزمة المالية الأمريكية. هذا الوضع يفتح الباب أمام:

تعددية الأقطاب النقدية: صعود عملات أخرى أو سلات عملات (مثل مقترحات مجموعة بريكس). العودة للأصول الصلبة: زيادة بريق الذهب كملجأ أخير للقيمة بعيداً عن العملات الورقية المسيسة.

مخاطر السياسة والإنفاق العسكري

لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة. فالتوجهات الجيوسياسية الحالية تفرض ضغوطاً إضافية على المالية العامة. نحن نعيش في عصر «الارتباك الجيوسياسي»، حيث تتسابق القوى

(وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي) إلى تشديد السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة.

هذا التحول الجذري خلق «صدمة تكلفة»، فالحكومات التي كانت تقترض بفوائد تقارب 1% تجد نفسها اليوم مضطرة لإعادة تمويل ديونها بفوائد تتجاوز 4% أو 5%. هذا الفرق يعني أن بند «خدمة الدين» في الميزانيات الحكومية أصبح يلتهم حصة الأسد من الإيرادات الضريبية، على حساب التعليم والصحة والبنية التحتية. إذا استمرت الفائدة مرتفعة، سنصل إلى نقطة «الانفجار المالي»، حيث لا تكفي الضرائب حتى لتغطية فوائد الديون، مما يضطر الدول للاقتراض لمجرد دفع الفائدة، وهي المرحلة الأولى من التعثر المالي.

هشاشة الأسواق والتقييمات المتضخمة

رغم هذه المخاطر، تظهر أسواق الأسهم، خاصة في «وول ستريت»، أداءً قوياً. لكن هذا الأداء يخفي وراءه هشاشة مرعبة، فالأسواق حالياً تتحرك بناءً على توقعات متفائلة جداً بـ «الهبوط الناعم» (تراجع التضخم دون ركود)، وبناءً على طرفة الذكاء الاصطناعي.

ومع ذلك، فإن تكررات الربحية لعدد من الشركات وصلت إلى مستويات تاريخية لا تعكس الأساسيات الاقتصادية. في ظل هذه «الفقاعة المحتللة»، تصبح الأسواق عرضة لتصحبات حادة ومفاجئة (Flash Crashes) عند حدوث أي صدمة غير متوقعة، مثل:

● فشل شركة كبرى في سداد التزاماتها.

● تصعيد جيوسياسي في ممرات الطاقة العالمية.

حجم الدين المطلق، بل في «ديناميكيتة المتسارعة». في علم الاقتصاد، تعتبر الديون مستدامة طالما أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي «g» أكبر من أو يساوي سعر الفائدة الحقيقي «r». ولكن، حين ينمو الدين بوتيرة أسرع من الاقتصاد، تصبح الاستدامة المالية مجرد وهم إحصائي.

هذه الفجوة تعني أن الحكومات قد تجد نفسها عاجزة عن خدمة ديونها إلى أدوات «القمع المالي» أو الحلول الياستة مثل:

1. طباعة النقود (التسييل): مما يؤدي إلى تآكل القيمة الشرائية والوقوع في فخ التضخم الزمن.
2. إعادة الهيكلة: وهو خيار يعني عملياً «إفلاس» الدولة، وهو أمر له تداعيات كارثية على المدخرات والنظام المصرفي.

وتبرز هنا تجارب دول مثل اليابان، حيث تجاوز الدين 260% من الناتج المحلي، وإيطاليا التي تعاني من ركود هيكلي مع مديونية مرتفعة. هذه النماذج تؤكد أن المشكلة لم تعد محصورة في «الأسواق الناشئة»، بل انتقلت إلى صلب «نادي الأغنياء» (G7)، مما يجعل النظام المالي العالمي بأكمله عرضة للاهتزاز.

ضغط الفائدة.. نهاية عصر «المال الرخيص»

لسنوات طويلة، اقتات الاقتصاد العالمي على معدلات فائدة صفرية أو سالبة، مما شجع على الاقتراض المفرط. ومع عودة التضخم الجامح نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد والسياسات النقدية السائبة، اضطرت البنوك المركزية

الكبرى لزيادة الإنفاق الدفاعي. تشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة قد ترفع ميزانيتها الدفاعية لمستويات تقترب من تريليون دولار سنوياً. هذا الإنفاق، رغم أهميته الاستراتيجية للدول، يعتبر من منظور اقتصادي بحث إنفاقاً «غير استهلاكي» و«غير إنتاجي» بالمعنى المباشر، حيث لا يولد عوائد مالية تساهم في سداد الدين، بل يزيد من العجز المالي. يضاف إلى ذلك الحروب التجارية والسياسات الحمائية (مثل الرسوم الجمركية)، التي ترفع التكاليف على المستهلك وتعيق كفاءة التجارة العالمية، مما يقلل من فرص النمو العالمي الذي هو المخرج الوحيد من أزمة الديون.

سيناريو الأزمة المقبلة.. «الزلزال السيادي»

إن «الزلزال السيادي» المرتقب يمثل تحولاً دراماتيكياً وجوهرياً في هندسة الأزمات المالية؛ فبينما تمحورت أزمة عام 2008 حول «ديون القطاع الخاص» وتداعي مؤسسات الرهن العقاري التي سارعت الحكومات حينها لإنقاذها عبر ضخ سيولة هائلة، فإن الأزمة القادمة تضع «المنقذ» نفسه في فوهة المدفع، حيث تحولت ميزانيات الدول الكبرى من صمام أمان إلى عبء هيكلي متفجر يهدد بانتهاء الضامن الأخير والوحيد للنظام المالي العالمي.

هذا السيناريو يتجاوز فكرة التعثر المصرفي التقليدي ليصل إلى مرحلة «تآكل اليقين» في قيمة السندات الحكومية، التي طالما اعتبرت الملاذ الآمن ومقياس الاستقرار؛ مما يعني أن أي اهتزاز في الثقة بقدرة الدول على سداد ديونها سيؤدي إلى شلل فوري في الأسواق، ويجرد الحكومات من قدرتها على تمويل الوظائف الحيوية، بدءاً من الرواتب وصولاً إلى شبكات الأمان الاجتماعي والصحة. إن الخطورة تكمن في دخول العالم «حلقة مفرغة» (Doom Loop) حيث يؤدي ضعف الدولة إلى انهيار البنوك التي تحمل سنداتها، وفشل البنوك يزيد من أعباء الدولة، مما يفضي في النهاية إلى فقدان الثقة المطلق في العملات الورقية والقدرة الشرائية.

1 استمرار الإنفاق الحكومي يعزز مخاطر التضخم وعدم الاستقرار

2 سيناريوهات متعددة ترجح اقتراب أزمة مالية عالمية جديدة

3 تزايد أعباء الفائدة يضغط على ميزانيات الحكومات الكبرى

4 تراجع الثقة في السندات يثير مخاوف المستثمرين عالمياً

5 الأسواق المالية تواجه هشاشة متزايدة رغم الأداء الإيجابي

مضيق هرمز يهز أسواق الطاقة العالمية

النفط يقفز فوق 100 دولار مع تصاعد التوترات

هدنة هشة بين واشنطن وطهران وسط شكوك متبادلة

قطاع الطيران العالمي يواجه خطر نقص الوقود الحاد

شهدت أسواق النفط العالمية الأربعمائة موجة ارتفاع جديدة دفعت خام برنت إلى تجاوز مستوى 100 دولار للبرميل، في تطور يعكس حجم القلق الذي يسيطر على المتعاملين مع تصاعد المخاطر الجيوسياسية في مضيق هرمز، الممر الذي يمر عبره جزء أساسي من تجارة النفط والغاز الطبيعي المسال في العالم. وجاء هذا الارتفاع بعد تقارير أمنية تحدثت عن تعرض ما لا يقل عن ثلاث سفن حاويات لإطلاق نار في المضيق، ما أعاد المخاوف بشأن أمن الملاحة وإمدادات الطاقة إلى واجهة السوق بقوة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 1.59 دولار، بما يعادل 1.6%، لتصل إلى 100.07 دولار للبرميل بحلول الساعة 08:42 بتوقيت غرينتش، بينما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.51 دولار، أو 1.7%، إلى 91.18 دولار للبرميل. وكان الخامان القياسيان قد سجلا بالفعل مكاسب بنحو 3% في جلسة الثلاثاء، بما يعكس اتساع نطاق التسعير المسبق للمخاطر المرتبطة بتطورات الخليج.

توتر بحري

وقالت مصادر أمنية بحرية وهيئة عمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة إن ثلاث سفن حاويات على الأقل تعرضت لإطلاق نار في مضيق هرمز، في واقعة زادت من هشاشة المشهد الملاحي في واحد من أكثر الممرات

الاستراتيجية حساسية في العالم. وتأتي هذه التطورات في وقت كانت فيه إيران قد فرضت قيوداً على السفن العابرة للمضيق، بداية رداً على القصف الأميركي الإسرائيلي، ثم لاحقاً رداً على الحصار الأميركي للموانئ الإيرانية، ما عمق الضبابية حول مستقبل المرور البحري في المنطقة.

ويمثل مضيق هرمز شرياناً حيوياً لأسواق الطاقة، إذ كان يمر عبره حتى اندلاع الحرب مع إيران في أواخر فبراير نحو 20% من إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال عالمياً. ولهذا، فإن أي اضطراب في الملاحة أو أي تهديد لاستمرار التدفقات لا يُقرأ كسباق أمني محلي فحسب، بل كمؤشر مباشر على احتمال اتساع أزمة الإمدادات على المستوى الدولي.

تسعير مسبق

ومن زاوية أخرى، رأى الخبير بأسواق النفط محمد الشطي أن ثبات

هجمات بحرية تترك الملاحة في أهم ممر نفطي

وقود الطائرات

الضغوط لم تتوقف عند حدود أسواق النفط والغاز، بل امتدت سريعاً إلى قطاع الطيران العالمي، الذي يستعد لمزيد من الاضطرابات خلال الأشهر المقبلة مع تسارع إلغاء الرحلات وتقليص الجداول التشغيلية بفعل القفزة الحادة في أسعار وقود الطائرات واحتمالات نقص الإمدادات. وتكتسب هذه المخاوف ثقلها أكبر في أوروبا تحديداً، حيث يأتي نحو 75% من إمدادات وقود الطائرات من الشرق الأوسط، ما يجعل أي تعطيل في مسارات الشحن أو الإمداد تهديداً مباشراً لعمليات النقل الجوي.

الأسعار عند هذه المستويات يشير إلى أن الأسواق قامت فعلياً بتسعير تمدد الهدنة بين واشنطن وطهران بشكل مسبق، موضحاً أن السوق تتعامل مع إغلاق مضيق هرمز بحذر، وربما تنطلق من فرضية أنه وضع مؤقت أو غير قابل للاستمرار طويلاً. كما أشار إلى أن السحوبات الكبيرة من المخزونات النفطية تسهم في موازنة السوق رغم حدة التوترات الجيوسياسية.

هذا التفسير ينسجم مع حقيقة أن أسعار النفط لم تتحرك في خط واحد طوال اليوم، بل شهدت أيضاً فترات تراجع بعد مكاسب مبكرة، مع إعادة المستثمرين تقييم آفاق محادثات السلام بين الولايات المتحدة وإيران. فقد انخفض خام برنت في وقت لاحق 84 سنتاً إلى 97.64 دولار للبرميل بعد أن كان قد لامس 99.38 دولار في وقت سابق من الجلسة، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط 1.13 دولار إلى 88.54 دولار بعد بلوغه 90.71 دولار. هذا التذبذب يعكس أن السوق لا تتعامل مع حدث منفرد، بل مع خليط من المخاطر العسكرية والإشارات السياسية وبيانات المخزون.

2

ضغط أوروبي

في أوروبا، ارتفعت حدة القلق الرسمي بصورة واضحة، إذ أعلنت المفوضية الأوروبية حزمة تدابير للتعامل مع تداعيات الحرب على الطاقة، مؤكدة أنها ستتولى تنسيق عمليات إعادة ملء مخزونات الدول من الغاز بما يمنع الشراء المتزامن الذي يؤدي إلى ارتفاعات إضافية في الأسعار. كما أعلنت مراجعة قانون مخزونات النفط لإضافة تفاصيل تخص مخزونات وقود الطائرات، في إشارة إلى اتساع المخاوف من انتقال الأزمة من النفط الخام إلى المنتجات المكررة الحساسة لقطاعي النقل والطيران.

وقال مفوض الاتحاد الأوروبي للطاقة دان يورغنسن إن وضع سوق الطاقة لا يزال سيئاً حتى في أفضل السيناريوهات، مضيفاً أن أوروبا تواجه شهوراً صعبة. وكشف أن النفقات الإضافية على الطاقة في الاتحاد الأوروبي منذ بداية الحرب بلغت 24 مليار يورو، بما يعادل نحو 500 مليون يورو يومياً، وهي أرقام تعكس حجم العبء الذي فرضته الأزمة على الحكومات والصناعة والمستهلكين في القارة.

وحذر يورغنسن أيضاً من احتمال مواجهة

أوروبا تتحرك لاحتواء أزمة طاقة تزداد تعقيداً

أما على مستوى التكلفة، فيتمثل التحدي الأكبر في فاتورة الوقود المرتفعة، إذ أعلنت «دلต้า إيرلاينز» زيادة إضافية بقيمة 2.5 مليار دولار في كلفة الوقود خلال الربع الأول فقط، بينما فرضت بعض الشركات رسوماً إضافية على الرحلات الطويلة تصل إلى 400 دولار، وتفيد تقارير وكالة الطاقة الدولية بأن مخزون وقود الطائرات قد يكفي لمدة ستة أسابيع فقط، ما يعزز المخاوف من أزمة وقود وشبكة إذا استمرت التوترات الحالية أو تعطلت البدائل اللوجستية المتاحة.

أزمة في إمدادات وقود الطائرات خلال ستة أسابيع، لافتاً إلى أن أسعار الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمية لن تستقر أو تنخفض خلال العام المقبلين. كما شدد مفوض النقل في الاتحاد الأوروبي على أن غياب العودة الدائمة لحرية الملاحة عبر مضيق هرمز ستكون له عواقب «كارثية» على أوروبا والعالم، وهو توصيف يكشف مستوى القلق الأوروبي من تحول الأزمة إلى صدمة اقتصادية ممتدة.

دعم المخزونات

في المقابل، منحت بيانات المخزونات الأميركية الأسواق قدراً من التوازن في خضم هذا التوتر. فقد قالت مصادر في السوق، استناداً إلى أرقام معهد البترول الأميركي، إن مخزونات النفط الخام انخفضت بمقدار 4.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 17 أبريل، بعد ثلاث زيادات أسبوعية متتالية، فيما تراجعت مخزونات البنزين بمقدار 5.2 مليون برميل، وانخفضت مخزونات نواتج التقطير 4.6 مليون برميل عن الأسبوع السابق. كما كان محللون قدروا سحبا قدره 1.2 مليون برميل من الخام لنفس الفترة.

خطوط بديلة

وفي موازاة تطورات الأسعار، أعادت الأزمة تسليط الضوء على محدودية البدائل المتاحة لتجاوز مضيق هرمز. عطلت الحرب حركة الملاحة البحرية عبر المضيق، وهو ما وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه أكبر تعطل في الإمدادات

المخزونات الأميركية تمنح السوق دعماً في لحظة توتر

على الإطلاق، بل وأكبر من أزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي ومن فقدان إمدادات الغاز الروسي عبر الأنابيب بعد غزو أوكرانيا مجتمعين. هذا التقييم يعكس أن العالم لا يواجه مجرد اضطراب عابر، بل اختباراً حقيقياً لمرونة البنية التحتية الطاقوية العالمية.

ومن بين المسارات الحالية التي يُعول عليها، يبرز خط الأنابيب شرق-غرب في السعودية، الذي يمتد لمسافة 1200 كيلومتر ويمكنه نقل ما يصل إلى سبعة ملايين برميل يومياً من النفط الخام إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، مع تقدير الصادرات الفعلية بنحو 4.5 مليون برميل يومياً تبعاً لتوفر الناقلات وأرصدة الميناء. ومن ينبع يمكن توجيه الشحنات إلى أوروبا عبر قناة السويس أو إلى آسيا عبر باب المندب، وإن كان هذا المسار بدوره لا يخلو من مخاطر أمنية مرتبطة بهجمات الحوثيين على الناقلات. كما يشكل خط حبشان-الفجيرة في الإمارات أحد البدائل الرئيسية، إذ ينقل النفط الخام من حقول أبوظبي إلى الفجيرة خارج مضيق هرمز، بطاقة تتراوح بين 1.5 و1.8 مليون برميل يومياً. كذلك استؤنف تشغيل خط كركوك-جيهان في شمال العراق بعد توقف طويل، وبدأ العراق ضخ 170 ألف برميل يومياً مع خطط لرفعها إلى 250 ألفاً، في محاولة لتعزيز منافذ التصدير عبر تركيا والأردن وسوريا.

ومن البدائل المطروحة أيضاً خط جوره-جاسك الإيراني، الذي قد يتيح لإيران تجاوز المضيق عبر محطة جاسك بسعة تصل إلى مليون برميل يومياً، إلا أن بناء المحطة لم يكتمل بالكامل بعد، رغم نجاح اختبار التحميل منها خلال 2024. أما المشروعات المحتملة مثل خط أنابيب العراق-عمان إلى ميناء الدقم، أو خط العراق-الأردن إلى العقبة، فما تزال في مراحل التصور أو التعثر نتيجة الكلفة العالية والتحديات الأمنية والسياسية. وحتى الأفكار النظرية مثل شق قناة تتجاوز مضيق هرمز، على غرار السويس أو بنما، تبدو حالياً بعيدة جداً عن التنفيذ بالنظر إلى العقبات الهندسية الهائلة والكلفة التي قد تصل إلى مئات المليارات من الدولارات.

بدائل هرمز محدودة وتكشف هشاشة أمن الإمدادات



المعدن الأصفر يفقد بريقه مع صعود العملة الأميركية وارتفاع السندات

الذهب يتراجع تحت ضغط الدولار والعوائد وسط ترقب قرارات الفيدرالي

1 قوة الدولار ترفع كلفة المعدن على المستثمرين عالمياً

2 عوائد السندات تضغط على الأصول غير المدرة للعائد

الضبابية الجيوسياسية... الصديق المتربص

في خضم هذا التراجع، يظل هناك عامل «خفي» قد يقلب الطاولة في أي لحظة، وهو الملف الجيوسياسي. فالمحادثات بين واشنطن وطهران تعتبر سلاحاً ذا حدين؛ فإذا أدت إلى تهدئة وتخفيف العقوبات، فقد تتراجع أسعار الطاقة ويهدأ التضخم، مما يضعف الذهب أكثر. ولكن، في حال فشل هذه المحادثات وتصاعدت نبرة المواجهة، فإن «علاوة المخاطر الجيوسياسية» ستعود للظهور فوراً، مما يدفع الذهب للصعود كأداة تحوط وحيدة ضد الفوضى.

هذه الضبابية تخلق حالة من التردد لدى كبار المتداولين؛ فهم من جهة يبيعون الذهب استجابة للعوامل النقدية (الدولار والفائدة)، ومن جهة أخرى يخشون التخلي عنه بالكامل في حال وقوع انفجار سياسي مفاجئ يعيد للأذهان أزمات الطاقة الكبرى.

3 عوائد السندات تضغط على الأصول غير المدرة للعائد



الولايات المتحدة بنسبة 2.6% إلى 2035 دولاراً، بينما كان البلاييوم الأقل تأثراً بتراجع طفيف بنسبة 0.6% عند 1538.78 دولار.

هذا الأداء الجماعي يعكس «نظرة تشاؤمية» قصيرة المدى تجاه السلع التي لا تدر عائداً، ويوضح أن المستثمرين يفضلون حالياً توجيه تدفقاتهم النقدية نحو أسواق الأسهم المرتبطة بالنمو التكنولوجي أو نحو أدوات الدين الحكومية، بانتظار اتضاح الرؤية الجيوسياسية.

التحليل الفني والأفاق المستقبلية

من الناحية الفنية، يواجه الذهب حالياً مستويات دعم حرجة. فحسب مستوى 4700 دولار قد يفتح الباب لمزيد من التراجعات نحو مناطق الـ 4500 دولار، وهو ما قد يمثل «تصحيحاً صحياً» في نظر البعض، أو بداية لترند هابط طويل الأمد في نظر آخرين. تظل «نقطة التعادل» معلقة بمدى قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحقيق «الهبوط الناعم»؛ فإذا نجح الفيدرالي في خفض التضخم دون التسبب في بطالة واسعة، سيفقد الذهب بريقه لسنوات. أما إذا تسببت الفائدة المرتفعة في تصدعات في النظام المصرفي أو أزمة ديون سيادية (كما نوقش في تقارير سابقة)، فإن الذهب سيقفز لمستويات غير مسبوق تاريخياً.

المصرفية في مجلس الشيوخ جلسة استماع لتثبيت كيفن وارث رئيساً للاحتياطي الفيدرالي. تكتسب هذه الجلسة أهمية استثنائية؛ إذ يُنظر إلى وارث كشخصية قد تميل نحو تبني سياسات نقدية أكثر مرونة أو ربما أكثر انفتاحاً مع توجهات البيت الأبيض الداعية لتعزيز النمو.

حساسية الذهب لهذه الجلسة تنبع من حقيقة أن أي تلميح حول مستقبل السيولة العالمية سيغير رسم خارطة الأصول. إذا أظهر وارث توجهاً «تشدداً» (Hawkish) لمحاربة التضخم، فإن الدولار سيزداد قوة والذهب سيستمر في الهبوط. أما إذا بدت نبرته «تميل للتيسير» (Dovish)، فقد نرى ارتداداً سريعاً للذهب فوق مستويات الـ 4800 دولار. الأسواق تكتره عدم اليقين، وتغيير قيادة البنك المركزي الأمريكي هو أحد أكبر مصادر عدم اليقين حالياً.

تراجع جماعي للمعادن النفيسة

لم يكن الذهب الضحية الوحيدة لهذه التحولات؛ فقد امتدت موجة البيع لتشمل سلة المعادن النفيسة بالكامل، مما يشير إلى خروج جماعي للسيولة من هذا القطاع. وهبطت الفضة، التي تتأثر بالطلب الصناعي والاستثماري معاً، بنسبة حادة بلغت 4% لتستقر عند 76.63 دولاراً للأونصة. كما تراجع

الحصول على 4% أو 5% كعائد مضمون على سنداتك بدلاً من الرهان على تقلبات المعدن الأصفر.

اختبار الفائدة والسياسة النقدية الجديدة

رغم أن الذهب يُعرف تاريخياً بأنه التحوط الأفضل ضد التضخم، إلا أن هذه القاعدة تتعرض لاختبار قاسٍ في بيئة «الفائدة المرتفعة لفترة أطول». ومع استمرار الضغوط التضخمية الناتجة عن تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة، تجد البنوك المركزية نفسها مضطرة للحفاظ على مستويات فائدة مرتفعة لكبح جماح الأسعار.

توقعات المستثمرين بخصوص مسار الفائدة هي المحرك الفعلي للسعر. فكلما تزايدت المؤشرات التي توحى بأن الاحتياطي الفيدرالي سيؤجل خفض الفائدة، أو سيقبها عند مستوياتها الحالية، تأكلت فرص الذهب في التعافي. وفي المقابل، فإن أي بارقة أمل بحدوث تباطؤ اقتصادي حاد (ركود) أو إشارات على تيسير نقدي قد تعيد للذهب زخمه كملأخبر لحماية الثروة من الانهيارات الاقتصادية.

عهد «كيفن وارث» وترقب الفيدرالي

تتجه الأنظار حالياً إلى مبنى «الكابيتول هيل»، حيث تعقد اللجنة

جامداً يحتاج إلى ظروف من عدم الاستقرار السياسي أو التضخم المفرط ليحقق مكاسب حقيقية.

سباق العوائد.. تكلفة الفرصة البديلة

إلى جانب قوة الدولار، ساهمت عوائد سندات الخزنة الأمريكية في تعميق جراح الذهب بشكل ملموس. فقد ارتفعت العوائد على السندات القياسية لأجل 10 سنوات بأكثر من 1%، وهو تحرك جوهري في عالم الدخل الثابت. هنا تبرز معضلة «تكلفة الفرصة البديلة»: فالذهب، مهما بلغت قيمته، لا يدر عائداً سنوياً أو توزيعات أرباح، بينما توفر السندات عوائد مضمونة ومدعومة من الحكومة الأمريكية.

وعلق بوب هابركورن، كبير محللي السوق في شركة «أرجيه.أو. فيوتشرز»، بأن هذا التزامن بين ارتفاع العوائد وقوة الدولار يمثل «العاصفة الكاملة» ضد الذهب. وأضاف أن الأسواق تعيش حالة من التباين؛ فبينما تدفع التوترات في الشرق الأوسط (تحديداً الملف الإيراني) أسعار الطاقة للارتفاع، مما قد يغذي التضخم ويدعم الذهب نظرياً، إلا أن جاذبية العوائد المرتفعة تظل هي المحرك الأساسي لقرارات الصناديق الاستثمارية الكبرى في الوقت الراهن. المستثمر الآن يفضل

تصحيحية عابرة، بل هي انعكاس لتغير مراكز المستثمرين الذين باتوا يعيدون حسابات الجدوى بين الملاذات الآمنة التقليدية والأصول المدرة للدخل.

سطوة الأخضر.. كيف خنق الدولار جاذبية المعدن؟

جاء هذا التراجع الدراماتيكي بالترزامن مع انتعاش لاقت في مؤشر الدولار الأمريكي أمام سلة من العملات الرئيسية. وتعد هذه العلاقة العكسية حجر الزاوية في فهم تحركات سوق المعادن؛ فعندما ترتفع قيمة الدولار، تزداد كلفة شراء الذهب بالنسبة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى مثل اليورو أو الين أو الجنيه الإسترليني. هذا «الغلاء القسري» يؤدي بطبيعة الحال إلى انكماش الطلب العالمي، مما يدفع بالأسعار نحو الأسفل.

إن قوة الدولار الحالية لا تنبع فقط من قوة الاقتصاد الأمريكي، بل من «علاوة المخاطرة» والسياسات التجارية المتوقعة للإدارة الأمريكية التي تلوح بفرض رسوم جمركية واسعة، مما يدعم العملة المحلية. وفي بيئة التشديد النقدي، يصبح الدولار منافساً شرساً للذهب؛ فالأول يمثل سيولة نقدية فورية وقوة شرائية متصاعدة، بينما يظل الثاني أصلاً

يشهد المعدن الأصفر في الآونة الأخيرة تقلبات حادة تعكس حالة من إعادة التقييم الشاملة للأصول في ظل إدارة أمريكية جديدة وتوجهات نقدية مغايرة. فخلال تعاملات الثلاثاء، واصلت أسعار الذهب نزيف الخسائر، متأثرة بمزيج معقد من العوامل الاقتصادية والمالية والسياسية، وفي مقدمتها الصعود القوي للدولار الأمريكي والقفزة المحسوسة في عوائد سندات الخزنة. يأتي هذا التراجع في وقت حساس للغاية، حيث يراقب المستثمرون عن كثب خيوط المحادثات الدبلوماسية بين واشنطن وطهران، بالإضافة إلى الحدث الأبرز في الأوساط المالية: جلسة الاستماع الخاصة بتثبيت «كيفن وارث»، مرشح الرئيس دونالد ترامب لرئاسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

على صعيد الأرقام، انخفض الذهب في المعاملات الفورية بنسبة وصلت إلى 2%، ليلاصم مستوى 4724.31 دولاراً للأونصة، وهو أدنى مستوى يسجله المعدن في أكثر من أسبوع. ولم تكن العقود الأجلة بمنأى عن هذا الضغط؛ إذ تراجعت عقود تسليم يونيو بنسبة 1.8% لتستقر عند 4743.50 دولاراً. هذه الأرقام تعطي دلالة واضحة على أن الضغوط البيعية ليست مجرد حركة

معادلة صعبة تجمع بين ثلاثة قوى

في المحصلة، يتحرك الذهب حالياً ضمن «معادلة صعبة» تجمع بين ثلاثة قوى متصادمة:

1. القوة النقدية: المتمثلة في سيطرة الدولار وعوائد السندات التي تجذب السيولة بعيداً عن المعادن.
2. القوة السياسية: المتمثلة في تعيينات الإدارة الأمريكية الجديدة وتأثيرها على استقلالية وقرارات الفيدرالي.
3. القوة الجيوسياسية: المتمثلة في ملفات الشرق الأوسط التي تعمل كصمام أمان يمنع الذهب من الانهيار الكامل.

بينما يظل المعدن الأصفر هو الملاذ التاريخي الذي أثبت جدارته عبر العصور، فإن أداءه الحالي يجسد تغيراً مؤقتاً في أولويات المستثمرين. هم الآن في رحلة «البحث



العملة المشفرة الأكبر تواكب صعود الأسهم العالمية وتستفيد من تراجع القلق الجيوسياسي

بيتكوين تستعيد الزخم مع انحسار التوترات وعودة شهية المخاطرة

1 تمديد الهدنة يدعم الأصول عالية المخاطر عالمياً

2 الأسواق التقليدية تمنح العملات المشفرة دفعة إضافية

أعمق في التوازن بين العرض والطلب.

تحول المزاج

في المحصلة، يعكس الأداء الأخير لبيتكوين تحولاً ملحوظاً في مزاج السوق، حيث باتت التطورات الجيوسياسية تلعب دوراً محورياً في توجيه دفة الأصول الرقمية، إلى جانب المؤثرات التقليدية المرتبطة بالسيولة والاقتصاد الكلي. ويبدو أن المستثمرين يراهنون بشكل متزايد على أن بيتكوين أصبحت أكثر قدرة على الصمود خلال فترات الاضطراب العالمي، بل وربما أكثر قابلية للاستفادة من تراجع المخاوف إذا اقترنت بعودة واضحة لشهية المخاطرة.

وبهذا المعنى، فإن صعود العملة المشفرة الأكبر لا يعبر فقط عن موجة شراء عابرة، بل عن إعادة تموضع أوسع في نظرة السوق إلى الأصول الرقمية. فبين الدعم الفني، وعودة التدفقات المؤسسية، وتحسن المعنويات العالمية، تتحرك بيتكوين في لحظة مفصلية قد تحدد ما إذا كانت السوق بصد موجة صعود جديدة، أم أنها لا تزال داخل نطاق اختبار طويل قبل اختراق مستويات أعلى وأكثر حساسية.

3 العملة الرقمية تظهر مرونة تفوق الذهب منذ الحرب

4 التدفقات المؤسسية تعيد الزخم إلى صناديق بيتكوين

5 مستويات الدعم والمقاومة ترسم ملامح التحرك المقبل

أكثر وضوحاً. وبينما لا تزال التقلبات حاضرة، فإن قدرة العملة على الحفاظ على مستويات دعم مرتفعة نسبياً تشير إلى أن المستثمرين لم يعودوا يتعاملون مع الصعود الأخير كارتداد مؤقت فقط، بل كإشارة إلى تحسن

الاضطرابات بالطريقة التي كانت سائدة في دورات سابقة، عندما كانت موجات البيع العنيف تطفئ سريعاً على أي اعتبار آخر. أما الآن، فتبدو العملة أكثر قدرة على استيعاب الصدمات، بل وتحويل بعض التطورات الجيوسياسية إلى محفزات صعود إذا تزامنت مع تحسن المعنويات في الأسواق العالمية.

نطاق سعري

ومنذ اندلاع الحرب في أواخر فبراير، تحركت بيتكوين في نطاق عرضي واسع بين 65 ألفاً و75 ألف دولار، في مرحلة اتسمت باستقرار نسبي بعد أشهر من الخسائر الحادة، وكانت العملة قد فقدت نحو 40% من قيمتها مقارنة بذروتها التاريخية عند 126 ألف دولار المسجلة في أكتوبر، عندما قادت موجة بيع حادة إلى اضطرابات واسعة في سوق الأصول الرقمية. ويعني ذلك أن التحسن الحالي يأتي بعد فترة تصحيح عنيفة، وهو ما يمنحه ثقلاً إضافياً من زاوية فنية ونفسية.

فعودة بيتكوين إلى الاقتراب من مستوى 80 ألف دولار لا تعني فقط استعادة جزء من الخسائر، بل تعني أيضاً أن السوق يحاول الخروج من مرحلة الترقب الطويل وبناء اتجاه

دعم الأسواق

وصعدت العملات المشفرة بالتوازي مع أداء إيجابي في الأسواق التقليدية، إذ ارتفعت العقود الآجلة لمؤشر S&P 500 بأكثر من 0.5%، في حين تراجعت أسعار خام برنت بنسبة 1.8% إلى ما دون 97 دولاراً للبرميل. ويشير هذا التزامن إلى أن التحركات الأخيرة في بيتكوين لم تكن معزولة عن المشهد المالي العام، بل جاءت ضمن موجة أوسع من إعادة تسعير الأصول، حيث استفادت الأسواق من انحسار القلق بشأن الطاقة والجغرافيا السياسية، ومال المستثمرون إلى تعزيز مراكزهم في الأصول ذات المخاطر الأعلى والعوائد المحتملة الأكبر. ويحمل هذا الارتباط دلالة مهمة على أن بيتكوين باتت تتحرك بصورة أكثر اندماجاً مع المزاج العام للأسواق العالمية، خصوصاً في الفترات التي يتركز فيها اهتمام المستثمرين على اتجاهات الفائدة، والتوترات الجيوسياسية، والسيولة الاستثمارية. فكلما تحسنت شهية المخاطرة في وول ستريت، زادت احتمالات انتقال هذا الزخم إلى سوق الأصول الرقمية، وهو ما بدأ واضحاً في موجة الصعود الأخيرة.

مرونة لافتة

وأظهرت بيتكوين، وفق البيانات، مرونة لافتة مقارنة بعدد من الأصول الأخرى منذ اندلاع الحرب مع إيران، بما في ذلك الذهب الذي يُعد تقليدياً ملائماً آمناً في أوقات الاضطراب. فبينما تراجعت أسعار المعدن الأصفر بنحو 10% منذ 27 فبراير، ارتفعت بيتكوين بأكثر من 15% خلال الفترة نفسها، في إشارة إلى تحول مهم في نظرة شريحة من المستثمرين إلى العملة المشفرة، ليس فقط باعتبارها أصلاً مضاربياً، بل أيضاً كأداة قادرة على الصمود في بيئات التوتر وعدم اليقين.

هذا الأداء يعكس تغيراً تدريجياً في البنية النفسية للسوق، إذ لم تعد بيتكوين تتفاعل بالضرورة مع

فيه الأسواق دفعة معنوية من تراجع التوترات الجيوسياسية، بعدما أسهم الإعلان عن تمديد وقف إطلاق النار مع إيران في تهدئة المخاوف من اتساع رقعة الاضطرابات الإقليمية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. وقد انعكس ذلك سريعاً على توجهات المستثمرين الذين عادوا إلى الأصول الأكثر مخاطرة، مع تراجع الإقبال النسبي على أدوات التحوط التقليدية وعودة الرهانات على فرص الصعود في أسواق الأسهم والعملات المشفرة. وقال المدير الأول في شركة Wincent لصناعة الأسواق، بول هوارد، إن التحركات قصيرة الأجل للبيتكوين لا تزال مرهونة إلى حد كبير بالتطورات على الساحتين الاقتصادية الكلية والجيوسياسية.

وأضاف أن المتداولين، في ظل غياب محفز خارجي واضح وفي بيئة تتسم بانخفاض التقلبات، يميلون إلى اعتبار مستوى 72 ألف دولار دعماً رئيسياً، في حين يواجه الصعود سقف مقاومة وجني أرباح قرب 79 ألف دولار. ويعني ذلك أن السوق لا تزال تتحرك ضمن نطاق محسوب، وإن كانت تميل حالياً إلى الإيجابية بفضل تحسن البيئة العامة للمخاطرة.

سجلت بيتكوين مكاسب لافتة بالتزامن مع صعود أسواق الأسهم العالمية، بعدما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عزمه تمديد وقف إطلاق النار مع إيران، في خطوة عززت شهية المخاطرة في الأسواق ودفعت المستثمرين إلى زيادة الإقبال على الأصول ذات العائد المرتفع، وفي مقدمتها العملات المشفرة. ويعكس هذا التحرك عودة واضحة إلى مناخ استثماري أكثر انفتاحاً على المخاطر، بعد فترة من الحذر فرضتها التطورات الجيوسياسية والتقلبات الواسعة في الأسواق العالمية.

وارتفعت أكبر عملة مشفرة في العالم بما يصل إلى 3.6% خلال تعاملات الأربعاء، لتلامس مستوى 78.4 ألف دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ 3 فبراير، قبل أن تستقر قرب 78 ألف دولار. وسارت بقية العملات المشفرة على النهج نفسه، إذ صعدت إيثر بما يصل إلى 3.8%، ما يشير إلى أن موجة الصعود لم تقتصر على بيتكوين وحدها، بل امتدت إلى السوق الرقمية الأوسع في ظل تحسن المزاج الاستثماري العالمي.

زخم المخاطرة

جاءت هذه المكاسب في وقت تلت

تدفقات متجددة

وفي الأسابيع الأخيرة، عاد الزخم إلى السوق من خلال صناديق الاستثمار المتداولة في بيتكوين والدرجة في الولايات المتحدة، إذ سجلت 13 صندوقاً مدرجاً تدفقات صافية تجاوزت 250 مليون دولار منذ بداية الأسبوع الجاري، وذلك بعد أن استقطبت نحو 996.4 مليون دولار خلال الأسبوع الماضي. وتعد هذه الأرقام مؤشراً مهماً على عودة اهتمام المستثمرين المؤسسيين بالعملة المشفرة، بعدما لعبت هذه الفئة دوراً مؤثراً في الموجات السابقة من الصعود والتراجع.

ولا تقتصر أهمية هذه التدفقات على بعدها المالي فقط، بل تمتد إلى بعدها المعنوي أيضاً، إذ تمنح السوق إشارة واضحة على أن المؤسسات لا تزال ترى في بيتكوين أصلاً قابلاً للتمركز الاستثماري في لحظات التحول. كما أن عودة الأموال إلى هذه الصناديق تعزز من سيولة السوق وتدعم قدرة الأسعار على الصمود أمام ضغوط جني الأرباح، الأمر الذي يرفع من احتمالات استمرار الزخم إذا لم تظهر صدمات معاكسة مفاجئة.

تفاؤل السوق

وقالت كارولين مورون، الشريكة المؤسفة في Orbit Markets، إن سوق العملات المشفرة يعيش حالة من التفاؤل خلال الأسابيع الماضية، موضحة أن السوق بات يتجاهل الأخبار السلبية بسرعة ويستجيب بقوة أكبر للأخبار الإيجابية. وأضافت أن مستوى 75 ألف دولار يفترض أن يشكل دعماً متيناً في المرحلة الحالية، مشيرة إلى أن اختراقاً واضحاً لمستوى 80 ألف دولار قد يفتح الطريق أمام موجة صعود قوية في الفترة المقبلة. ويعكس هذا التقييم وجود قناعة متزايدة لدى المتعاملين بأن السوق الرقمية تحاول بناء قاعدة سعرية جديدة أعلى من المستويات التي سيطرت عليها في الأشهر السابقة، وأن تجاوز بعض الحواجز الفنية الرئيسية قد يؤدي إلى تغيير ملموس في اتجاه التداولات. كما أن تزايد سرعة التفاعل الإيجابي مع الأخبار الداعمة يبرز تحسناً في المزاج العام، بما قد يهيئ الأرضية لتحركات أكثر اتساعاً إذا استمرت المؤشرات الكلية في الاتجاه نفسه.



مسار التحول في الاقتصاد الصيني 7

النظام النقدي: الآلية المركزية لإدارة الموارد داخل الاقتصاد

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور الأنظمة المالية، واستكشاف العوامل التي تقف خلف إعادة هيكلتها، مع التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تفتحها أمام الاقتصاد الحديث، في سياق عالمي يتسم بالتغير السريع وتعدد العلاقات الاقتصادية.



في الاقتصاد الصيني، لا يمكن فصل مسار الإصلاحات عن طبيعة التوازن الدقيق بين تدخل الدولة وآليات السوق، ولا عن الطريقة التي تبلورت بها السياسات عبر التجربة أكثر من التخطيط المسبق. فحين تركزت «أعراض» الاختلال الاقتصادي في مراحل مختلفة داخل القطاع العقاري، بدا هذا القطاع كمرآة مكثفة لطريقة إدارة الاقتصاد ككل. ومع تصنيفه في مرحلة ما بوصفه أحد «الدعائم الرئيسية» للنمو، بدأت تتكشف حساسيته المفرطة تجاه السياسات التنظيمية، وكأن كل ارتفاع في مكانته يقابله ظهور سريع لاضطرابات تتطلب ضيقاً متكرراً. ومنذ إعلان عام 2003 الذي شدد على تطوير السوق العقاري بوصفه قطاعاً استراتيجياً، دخلت السياسات في مسار متتابع من إجراءات التنسيق والضبط، لم يتوقف تقريباً خلال العقد الأول من الألفية، حيث توالى الحزم التنظيمية بوتيرة مرتفعة حتى بدا وكأن الاقتصاد يتحرك داخل دائرة من المعالجة المستمرة للأعراض بدل الانتقال إلى معالجة الجذور البنيوية للاختلال.

التحول الاقتصادي

هذا النمط من التدخل لم يكن معزولاً عن السياق الأوسع للتحول الاقتصادي في الصين منذ عام 1978، حين بدأت عملية إعادة توزيع السلطة الاقتصادية تدريجياً من نموذج الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. لم يكن التحول قفزة واحدة، بل مساراً تراكمياً يقوم على إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، بحيث تتنازل تدريجياً عن احتكار توزيع الموارد لصالح آليات السوق، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بقدرة توجيهية عليا. هذا التوازن خلق نموذجاً مركباً، لا هو اقتصاد سوق حر بالكامل، ولا هو اقتصاد موجه تقليدي، بل صيغة هجينة جعلت السوق يلعب دور المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، بينما بقيت الدولة حاضرة كمنسق وموجه وضابط لإيقاع عام.

ومع انتقال جزء من سلطة توزيع الموارد إلى الحكومات المحلية، نشأت ديناميكية جديدة في الداخل الصيني، حيث دخلت هذه الحكومات في تنافس فعلي على جذب الاستثمار وتعظيم الناتج المحلي داخل نطاقها الجغرافي. هذا التنافس لم يكن رمزياً، بل أصبح جزءاً من بنية النمو نفسها، إذ ارتبطت قدرة الحكومات المحلية على تحقيق الإيرادات بقدرتها على توفير بيئة اقتصادية جاذبة وفعالة. وهنا برزت

أهمية النظام المالي والإداري بوصفه الأداة المركزية لإدارة هذا التوازن، حيث ظل النظام المالي في جوهره تحت سيطرة مركزية قوية، تتحكم في السياسات الكبرى، وتحدد الإطار العام لتوزيع الموارد، بما يجعل أي تجربة محلية مرهونة بموافقة المركز وحدوده.

اصلاحات

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، تصاعد إدراك الحاجة إلى إصلاحات أعمق داخل البنية المالية، لكن هذا الإدراك لم يتبلور في رؤية واحدة متكاملة، بل في مجموعة من التوجهات المتفرقة التي عكست غياب تصور استراتيجي شامل. ومع تعدد التشابكات داخل النظام المالي والاقتصادي، أصبح من الصعب الاكتفاء بمنطق «معالجة الأعراض»، ما أدى إلى بروز دعوات متزايدة نحو «تخطيط منظومي شامل»، رغم أن هذا المفهوم ظل ضبابياً وغير محدد بدقة،

الطابع الكلي، بينما تركز الحكومات المحلية على الخدمات المباشرة المرتبطة بالاجتماع المحلي.

لكن هذا التقسيم لا يعمل في فراغ، بل تحكمه منظومة من الحوافز والقيود. فالحكومات المحلية تعتمد في تمويلها على قدرتها على جذب النشاط الاقتصادي وزيادة القاعدة الضريبية عبر تحسين الخدمات العامة، وهو ما يجعل الأداء المحلي مرتبطاً مباشرة بجودة البيئة الاقتصادية التي توفرها. وفي المقابل، تُفرض قيود على هذا السلوك لضمان ألا تتحول هذه الحكومات إلى كيانات تسعى لتعظيم مصالحها الخاصة على حساب الكفاءة العامة.

وتبرز أهمية هذا التوازن حين تصبح «سيولة القاعدة الضريبية» عاملاً حاسماً في استقرار النظام. فكلما انخفضت جودة الخدمات العامة، تزايدت قدرة الأفراد والمؤسسات على الانتقال إلى بيئات أكثر كفاءة، ما يؤدي إلى تآكل القاعدة الاقتصادية المحلية. وقد أظهرت تجارب بعض المدن الصناعية الكبرى، مثل ديترويت في الولايات المتحدة، كيف يمكن لانهيار القاعدة الإنتاجية أن يدخل المدينة في حلقة متكررة من تراجع الإيرادات وتدهور الخدمات، وصولاً إلى انكماش اقتصادي حاد يصعب عكسه.

بهذا المعنى، لا يمكن النظر إلى التجربة الصينية باعتبارها مجموعة من السياسات المنفصلة، بل كمنظومة متشابكة تقاطع فيها العقارات والنقد والإدارة المحلية ضمن إطار واحد من التوازنات الدقيقة. وهو توازن لا يزال في حالة تشكل مستمر، تحكمه محاولة دائمة للجمع بين مركزية الدولة ومرونة السوق، وبين الضبط والتجريب، وبين النمو والاستقرار.

مركزية قوية، حيث تتركز أهم أدوات التحكم في يد الحكومة المركزية، من الدخول إلى الأسواق إلى إدارة المؤسسات والإشراف الأزمات. هذا التركيز جعل من اللامركزية المالية مطلباً متزايد الحضور، ليس باعتبارها خياراً تقنياً فحسب، بل كإشكالية تتعلق بإعادة توزيع السلطة داخل النظام الاقتصادي.

اللامركزية المالية

في هذا السياق، عادت فكرة اللامركزية المالية إلى الواجهة، رغم أنها ليست جديدة في التجربة الصينية. فقد عرفت الصين في مراحل سابقة، خصوصاً قبل إصلاحات عام 1994، قدراً أكبر من الاستقلالية المالية لدى الحكومات المحلية، التي كانت تمتلك هامشاً أوسع في توزيع الموارد والتأثير في بعض السياسات. كما أن التجارب الدولية، سواء في الولايات المتحدة في مراحل تاريخية معينة أو في أنظمة اتحادية أخرى، قدمت نماذج مختلفة لدرجات متفاوتة من اللامركزية، ما جعل النقاش حول هذا الموضوع مفتوحاً بين مزايا الكفاءة من جهة ومخاطر فقدان السيطرة من جهة أخرى. في قلب هذا التوازن المعقد، يظل النظام النقدي العام هو الإطار الأوسع الذي يحدد كيفية عمل اقتصاد السوق ذاته. فبينما يفترض الفكر الاقتصادي التقليدي أن دور الحكومة يجب أن يقتصر على توفير الخدمات العامة، فإن الواقع في النماذج المركبة مثل الصين يعيد تعريف هذا الدور ضمن نطاق أوسع من التدخل والتوجيه. وهنا يتجسد الفصل بين المستويين المركزي والمحلي ليس فقط كتقسيم إداري، بل كآلية لتوزيع المسؤوليات الاقتصادية والمالية، حيث تتولى الحكومة المركزية القضايا ذات

الأمر الذي جعل تطبيقه محدوداً في الواقع العملي.

في ظل هذا الغياب للتصور الكلي، اتسمت الإصلاحات المالية بطابع تجريبي تدريجي، يبدأ من القاعدة نحو القمة. وقد ظهرت هذه المقاربة بوضوح في إنشاء مناطق تجريبية للإصلاح المالي في مدن مثل شنجن وونجو وجوهاي، قبل أن تمتد التجربة لاحقاً إلى مراكز مالية أكبر مثل شنغهاي. هذا النمط عكس فلسفة إصلاح تقوم على اختبار السياسات في بيئات محدودة قبل تعميمها، وهو ما منح النظام مرونة نسبية، لكنه في الوقت نفسه أبقى الإصلاحات ضمن حدود التجزئة والتدرج بدل التحول إلى إعادة هيكلة شاملة.

ومع مرور الوقت، بدأت هذه الإصلاحات تتجاوز الأدوات المالية الضيقة لتصل إلى البنية الإدارية ذاتها، خصوصاً في ما يتعلق بفصل السلطات المالية بين المستويات الحكومية المختلفة. غير أن هذا المسار اصطدم بطبيعة النظام المالي القائم على

النظام النقدي وتوزيع الموارد في النموذج الاقتصادي الصيني

الإصلاحات المالية بعد الأزمة العالمية لعام 2008

تباطؤ النمو بين التحول الطبيعي ومخاطر الأزمات

المركزية واللامركزية في التحكم بالاستثمار ودور الدولة في توجيه النمو الاقتصادي

وقد امتد نظام الفحص والاعتماد من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى ما بعد الإصلاح والانفتاح، حيث كانت جميع المشروعات بغض النظر عن مصدر التمويل أو طبيعتها تخضع لموافقات حكومية، مع اختلاف الجهة بين المركز والمحليات. وبذلك أصبحت مسألة مركزية أو لامركزية سلطة الاعتماد أحد أبرز المحددات التي تعكس حجم القيود أو المرونة المفروضة على القطاع المحلي داخل النظام الاقتصادي.

الاقتصادية بين ستينات وثمانينات القرن الماضي نحو 30% تحت نموذج «يد العون». وفي ظل هذا النموذج، يقوم هيكل الإنفاق الحكومي على الاستثمار بوصفه الأداة الأساسية للتنمية، ما يجعل السيطرة على الاستثمارات محورياً رئيسياً لسلطة الحكومة المركزية. ويتجسد ذلك عبر آليتين رئيسيتين: نظام الفحص والاعتماد الشامل للمشروعات الاستثمارية، والقيود المالية المنظمة لتدفق الموارد.

وتُظهر التجارب المقارنة أن حجم الاستثمارات المرتبطة بالحكومة لا يقتصر على الإنفاق المباشر فقط، بل يمتد عبر المؤسسات المملوكة للدولة، وهو ما يجعل القطاع الحكومي لاعباً رئيسياً في البنية الاستثمارية. ففي الصين، تصل هذه الحصة عند احتساب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة إلى نحو نصف إجمالي الاستثمارات، مقابل نسب أقل بكثير في اقتصادات أخرى مثل الولايات المتحدة التي تتراوح فيها بين 14% و18%، فيما سجلت اليابان خلال مرحلة نهضتها

يعكس اختلاف هيكل الإنفاق بين النظام النقدي المتجه نحو التنمية والنظام النقدي العام تبايناً في طبيعة السلطة الحكومية ودورها الاقتصادي. ففي النموذج التنموي، تتجسد السلطة بوصفها «يد العون»، حيث تتدخل الحكومة بشكل مباشر في دعم النمو الاقتصادي عبر الاستثمار والتوجيه، بينما في النظام النقدي العام تأخذ السلطة طابع «اليد الخفية»، ويقتصر دور الحكومة على تقديم الخدمات العامة دون تدخل مباشر في النشاط الاقتصادي.

موجات الحر تضرب الأمن الغذائي العالمي

مليار إنسان على حافة الخطر



حذرت الأمم المتحدة من أن موجات الحر الشديدة باتت تشكل تهديداً مباشراً لنظم الغذاء والزراعة عالمياً، في ظل تسارع وتيرة التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة. ووفق تقرير مشترك صادر عن منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فإن هذه الظواهر لم تعد حالات استثنائية، بل أصبحت نمطاً متكرراً ومتزايداً الشدة، ما يضع الأمن الغذائي العالمي أمام اختبار حقيقي.

التقرير يشير إلى أن موجات الحر تضرب مختلف مكونات النظام الزراعي، بدءاً من المحاصيل الأساسية وصولاً إلى الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والغابات. فارتفاع درجات الحرارة يؤثر مباشرة على نمو النباتات ويُضعف قدرتها على الإنتاج، كما يزيد من الإجهاد الحراري للحيوانات، ما يؤدي إلى تراجع إنتاج اللحوم والألبان. كذلك تتأثر النظم البيئية البحرية، حيث تؤدي الحرارة المرتفعة إلى اضطراب سلاسل الغذاء في البحار والمحيطات.

ومن أبرز المؤشرات المثيرة للقلق، أن العالم يخسر بالفعل نحو نصف تربيون ساعة عمل سنوياً نتيجة الإجهاد الحراري، وهو رقم مرشح للارتفاع مع استمرار تغير المناخ. هذا التراجع في الإنتاجية لا يعكس فقط على القطاع الزراعي، بل يمتد إلى الاقتصاد ككل، خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على العمل في الهواء الطلق.

كما يسلط التقرير الضوء على أن الحرارة المرتفعة تفاقم أزمات أخرى مترابطة، مثل الجفاف ونقص الموارد المائية وحرائق الغابات، إلى جانب زيادة انتشار الآفات والأمراض الزراعية. ومع تجاوز درجات الحرارة عتبة 30 درجة مئوية، تبدأ إنتاجية معظم المحاصيل الرئيسية في التراجع بشكل ملحوظ، ما يهدد الإمدادات الغذائية العالمية. وفي هذا السياق، أوضح كافييه زاهدي، رئيس مكتب المناخ في الفاو، أن كل ارتفاع بمقدار درجة مئوية واحدة في متوسط الحرارة العالمية يؤدي إلى انخفاض بنحو 6% في إنتاج المحاصيل الأساسية مثل القمح والأرز والذرة وفول الصويا. هذه الأرقام تعكس حجم التحدي الذي يواجه

العالم في ظل تزايد الطلب على الغذاء. ويؤكد التقرير أن أكثر من مليار شخص باتت سبل عيشهم وصحتهم معرضة للخطر نتيجة هذه التحولات، ما يستدعي تحركاً عاجلاً لتعزيز قدرة النظم الزراعية على التكيف مع التغيرات المناخية، من خلال تبني تقنيات زراعية أكثر مرونة، وتحسين إدارة الموارد المائية، والاستثمار في الابتكار الزراعي لمواجهة مستقبل يتسم بارتفاع درجات الحرارة وعدم اليقين المناخي.

معلومة ورقم

4

تربليونات دولار

شهدت شركة أبل في عهد تيم كوك نقلة نوعية، إذ تحولت من كيان بقيمة 350 مليار دولار إلى إمبراطورية تكنولوجية تقارب 4 تريليونات دولار، مبددة الشكوك التي أعقبت رحيل ستيف جوبز.

خطة أوروبية لخفض تكاليف الطاقة

كشفت المفوضية الأوروبية، الأربعاء، عن خطة شاملة لاحتواء تداعيات أزمة الطاقة، تتضمن خفض الرسوم المفروضة على الكهرباء وتنسيق عمليات إعادة ملء مخزونات الغاز الوطنية خلال فصل الصيف، في ظل الضغوط الناتجة عن التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالصراع مع إيران.

وتهدف الخطة إلى تخفيف العبء على المستهلكين والشركات، عبر تعديل القواعد التنظيمية بما يسمح بخفض الضرائب على الكهرباء لتصبح أقل من تلك المفروضة على الغاز، في خطوة تعكس تحولاً في سياسة التسعير لصالح الطاقة الكهربائية. كما ستمنح الدول الأعضاء مرونة أكبر لخفض هذه الرسوم إلى مستويات قد تصل إلى «الصفرة» للفتات الأكثر تضرراً، ما يعزز شبكات الأمان الاجتماعي ويحد من تأثير ارتفاع الأسعار.

وفي موازاة ذلك، تسعى بروكسل إلى تحسين تنسيق عمليات تخزين الغاز بين الدول الأوروبية، لضمان جاهزية كافية قبل فصل الشتاء وتقليل مخاطر نقص الإمدادات أو تقلب الأسعار. وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في ظل استمرار حالة عدم اليقين في أسواق الطاقة العالمية.

ورغم ذلك، تشير الخطة إلى أن الاتحاد الأوروبي يتجنب في المرحلة الحالية اللجوء إلى إجراءات استثنائية واسعة، مثل فرض سقف لأسعار الغاز أو ضرائب على الأرباح المفاجئة لشركات الطاقة، وهي أدوات سبق استخدامها خلال أزمة 2022. ويعكس هذا التوجه رغبة في تحقيق توازن بين استقرار السوق وحماية المستهلكين دون الإخلال بآليات العرض والطلب.

درشة اقتصادية

وفرة الأموال قد تدفع الأسعار.. لكنها قد تخفي اختلالات عميقة

السيولة المفرطة: محرك الأسواق أم بذرة الأزمات؟

1 **تربليونات التحفيز بعد الجائحة تضخ سيولة غير مسبوقة في الأسواق**

2 **انخفاض الفائدة يدفع المستثمرين نحو الأصول عالية المخاطر ويرفع التقييمات**

في عالم الأسواق المالية، تُعد السيولة عنصراً حاسماً في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز كفاءة التداول، إذ تتيح للمستثمرين شراء وبيع الأصول بسهولة دون تأثير كبير على الأسعار. غير أن هذه الميزة التي تُعتبر في الظروف الطبيعية عامل استقرار، قد تتحول إلى مصدر خطر عندما تتجاوز حدودها وتتفصل عن الأسس الاقتصادية الحقيقية.

قبل نحو عقدين، أشار كيفن وارث، المرشح المحتمل لرئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إلى أن السيولة تتوافر عندما يثق المستثمرون في قدرتهم على تنفيذ الصفقات، وعندما تكون المخاطر قابلة للقياس وعلاواتها منخفضة. لكن هذه الرؤية تحمل تحذيراً ضمنياً: إذا انفصلت الثقة عن الواقع الاقتصادي، فقد تتحول السيولة إلى عامل تضخيم للمخاطر بدلاً من تقليلها.



تتدفق السيولة إلى الأسواق عبر عدة قنوات رئيسية، أبرزها السياسات النقدية التيسيرية التي تعتمدها البنوك المركزية، مثل خفض أسعار الفائدة وشراء الأصول على نطاق واسع. خلال جائحة كوفيد 19، حَقَّض الاحتياطي الفيدرالي الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر وضح تربليونات الدولارات في النظام المالي، ما أدى إلى خفض تكاليف الاقتراض وتعزيز النشاط الاقتصادي.

كما لعبت السياسات المالية دوراً محورياً، إذ أطلقت الحكومات، وعلى رأسها الولايات المتحدة، برامج تحفيز ضخمة شملت إنفاقاً واسعاً وتحويلات مباشرة للأفراد، ما عزز السيولة في الأسواق وساهم في ارتفاع أسعار الأصول بشكل ملحوظ. إضافة إلى ذلك، أدى تزايد نشاط المستثمرين الأفراد إلى ضخ مزيد من الأموال، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار

مصادر السيولة

تتدفق السيولة إلى الأسواق عبر عدة قنوات رئيسية، أبرزها السياسات النقدية التيسيرية التي تعتمدها البنوك المركزية، مثل خفض أسعار الفائدة وشراء الأصول على نطاق واسع. خلال جائحة كوفيد 19، حَقَّض الاحتياطي الفيدرالي الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر وضح تربليونات الدولارات في النظام المالي، ما أدى إلى خفض تكاليف الاقتراض وتعزيز النشاط الاقتصادي.

كما لعبت السياسات المالية دوراً محورياً، إذ أطلقت الحكومات، وعلى رأسها الولايات المتحدة، برامج تحفيز ضخمة شملت إنفاقاً واسعاً وتحويلات مباشرة للأفراد، ما عزز السيولة في الأسواق وساهم في ارتفاع أسعار الأصول بشكل ملحوظ. إضافة إلى ذلك، أدى تزايد نشاط المستثمرين الأفراد إلى ضخ مزيد من الأموال، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار

أكثر من مجرد فقاعة لا تقتصر آثار السيولة المفرطة على تقلبات الأسواق، بل تمتد إلى الاقتصاد الحقيقي، حيث تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد. فالأموال الرخيصة قد تتجه إلى مشاريع غير منتجة أو قطاعات «رائجة» على حساب قطاعات أكثر أهمية، ما يضعف النمو طويل الأجل.

كما تساهم في بقاء شركات ضعيفة تعتمد على التمويل الرخيص، ما يقلل من كفاءة الاقتصاد ويؤثر على الإنتاجية. وفي النهاية، تؤدي هذه الاختلالات إلى تشويه إشارات التسعير، ما يجعل الأسواق أقل قدرة على عكس الواقع الاقتصادي.

الوصول إلى مستويات أعلى. وقد ظهر هذا السلوك بوضوح خلال موجات صعود الأسهم الأمريكية في 2020 و 2021، وكذلك في ظاهرة «أسهم الميم»، حيث انفصلت الأسعار عن الأسس الاقتصادية بشكل كبير. كما ساهمت أدوات التداول المضاربة، مثل الرافعة المالية والمشتقات، في زيادة حدة التقلبات.

نهاية الفقاعة

مع استمرار ارتفاع الأسعار، يفضل العديد

الفردي بشكل كبير في السنوات الأخيرة. قيمها الحقيقية. في هذه البيئة، تصبح الأصول مثل العقارات والأسهم وحتى العملات المشفرة أكثر جاذبية، ليس بسبب أساسياتها، بل نتيجة وفرة السيولة.

سلوك المستثمرين

تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في تضخيم تأثير السيولة، إذ يؤدي ما يُعرف بـ«الخوف من تفويت الفرصة» (FOMO) إلى اندفاع المستثمرين نحو الأسواق الصاعدة، ما يعزز الارتفاعات السريعة. وتشير دراسات بنك التسويات الدولية إلى أن التغطية الإعلامية والضجة على وسائل

الفردي بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

تأثير الأصول

عندما تتراجع العوائد على الأصول الآمنة، يتجه المستثمرون إلى الأصول ذات المخاطر الأعلى بحثاً عن عوائد أفضل، وفق تحليلات صندوق النقد الدولي. هذا التحول يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم والسندات عالية العائد، ويضغط على فروق العوائد بين الأصول المختلفة.

كما أن توسع الائتمان من قبل البنوك والمؤسسات المالية يعزز الطلب على الأصول، ما يدفع الأسعار إلى مستويات قد تتجاوز

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com